البحث
٦

التفسير الثقافى لظاهرة التباين بين جرائم الذكور والإناث
دراسة تطبيقية على مجتمع القصيم

د. محمد عبد المعبود مرسى
مدرس بقسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة المنيا

أغسطس ١٩٩١

تعد دراسة السلوك الإجرامي والجانح في ضوء التوزيع الإحصائى المقارن بين الذكور والإناث من الناحيتين الكمية والكيفية من بين المو ضوعات الرئيسية فى الدراسات الجنائية ، وتتمركز معظم البحوث فى هذا المضمار حول فهم وتحليل العلاقة بين طبيعة سلوك الأنثى والذكر على ضوء العوامل والمتغيرات العضوية النفسية أو الاعتبارات القانونية ، ولم يحظ التفسير الإجتماعى الثقافى بالقدر الملائم من التقدير ، لا سيما فى مجتمعاتنا العربية حيث تقل البحوث التى تتناول تحليل وتفسير السلوك الإجرامى بالإعتماد علي متغير النوع . وهذا واحد من بين الأسباب التى إرتبطت بخصوصية هذا البحث ، ودفعت الباحث لإختيار هذا الموضوع .

من جانب آخر فإن طبيعة المجتمعات العربية الخليجية ، والمجتمع السعودى بخاصة ، تضيف أبعاداً جديدة في موضوع البحث . أهمها تلك التفرقة الحادة بين مجتمع الذكور والإناث فى كثير من جوانب الحياة ، بما لها من إنعكاسات على معظم قضايا المجتمع ومشكلاته ، ومن بينها السلوك الإجرامى ، تلك المشكلة التى أثر فيها ذلك الإنقسام بعمق ، وخاصة فى منطقة القصيم ، أكثر أقاليم المملكة العربية السعودية تمسكاً بالتقاليد والأعراف ، وهى من طراز محافظ جداً ، وأضيف بأن توزيع الجرائم بين الجنسين فى تلك المنطقة يتباين بشدة من حيث الحجم والكثافة ودرجة الخطورة الإجرامية ، الأمر الذى من أجله وقع إختيار الباحث عليها .

وقد تمكن الباحث من جمع مادة علمية جديرة بالاعتبار ، بالنظر إلى موضوع البحث وطبيعة المجتمع والصعوبات التى واجهته وهى كثيرة . كما التزم الباحث بحدود التفسير الثقافي للتباين فى توزيع الجرائم بين الجنسين كباراً وصغاراً .

وجاء عرض الفضايا الهامة ضمن **مباحث ثلاثة** ، يتناول **المبحث الأول** منها الإطار التصورى للبحث بما في ذلك أهداف البحث ومجالاته ومنهجه ويختص **المبحث الثانى** بدراسة مؤشرات التباين فى توزيع الجرائم بين الجنسين ، بينما أفرد **المبحث الثالث** لعرض الأبعاد الرئيسية فى تفسير التباين من المنظور الثقافى .

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

ينبثق البحث العلمي في جانب منه عن ظهور مشكلة أو وجود ظاهرة تستأثر باهتمام الباحث وتسترعي انتباهه ، وقد اقترن اختياري لموضوع البحث بقراءتي لعدد من البحوث المتصلة بالسلوك الإجرامي ، وما كتب عن جرائم النساء بخاصة ، وما تابعته من نتائج تتعلق بطبيعة الإضطراد الواضح في معدلات الجريمة ، وحجم إنتشارها ، وتباينها بين الذكور الإناث ، على مستوى الواقع الجنائي الرسمي في دول العالم بعامة والدول العربية بخاصة ، ثم ذلك التفاوت الشديد بين جرائم الإناث " البنت والمرأة " والذكور " الولد والرجل " في المملكة العربية السعودية كإحدى الدول العربية الخليجية ، وهو تفاوت يبعث علي التأمل ، ويحتاج لمعالجة علمية وتحليل وتفسير يتفق مع طبيعة تخصص الباحث ، ويضع الظاهرة في سياقها الاجتماعي الملائم ومن هنا جاء إختياري لموضوع البحث وهو " **التفسير الثقافي الظاهرة التباين بين جرائم الذكور والإناث** " وذلك بالتطبيق على " **مجتمع القصيم** " الذي تم أختياره طبقاً لإعتبارات موضوعية ومنهجية . ويصبح هدف البحث الكشف عن الشروط والظروف التي تقترن بظاهرة التباين بين جرائم الذكور والإناث ، والوقوف على الموجهات الإجتماعية والثقافية ودورها في تحليل وتفسير مختلف جوانبها .

وعلى ضوء موضوع البحث والهدف منه يمكن طرح التساؤلات الأساسية الآتية :

* إلى أي مدى تتباين معدلات الجريمة والجناح كماً وكيفاً بين الذكور والإناث في العربية السعودية بعامة وإقليم القصيم بخاصة ؟
* ما هي مظاهر ذلك التباين على مستوى التقسيم النوعي للسلوك الإجرامي ؟
* كيف يمكن تفسير ذلك التباين من المنظور الاجتماعي الثقافي ؟
* وهذه التساؤلات تفضي إلى الفروض النوعية التالية :

١- يزداد حجم الجرائم وتشتد خطورتها بين الذكور عنها بين الإناث في العربية السعودية بعامة وإقليم القصيم بخاصة .

٢٢- يأخذ التفاوت في توزيع الجرائم بين الجنسين عمقاً كبيراً بالمقارنة لبعض الدول .

٢٣- هناك جرائم تتفوق فيها نسبة الإناث على الذكور في المجتمع محل الدراسة .

٢٤- يرجع التباين المشار إليه سلفاً إلى عوامل اجتماعية ثقافية خاصة ، توجد في المجتمع موضوع الدراسة بشكل مميز .

وبالنظر إلى التجانس النسبي في توزيع الجرائم على مستوى المناطق المختلفة بالمملكة خلال العشر سنوات الأخيرة ، فضلاً عن الإتفاق الكبير في الأطر المرجعية للسلوك بسبب الإتساق والتكامل في المكونات الثقافية ، فإن تحديد مجال البحث يقتضي الاهتمام بالواقع الجنائي في أقاليم المملكة ككل ، من منظور مقارن ، مع التركيز على المجال الجغرافي لمنطقة القصيم ، وتقدر عدد سكانها عام ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣م بحوالي ٧٩٢٢٥٤٢ نسمة حسب آخر إحصاء يُعتد به ، أما النطاق البشري فيضم كل " نزلاء السجون " ثم " الأحداث الجانحين " المودعين بدور الملاحظة الاجتماعية ، وقد تمكن الباحث بواسطة جهوده الخاصة من حصر جرائم الكبار من الجنسين خلال الفترة من عام ١٣٩٣هـ // ١٩٧٤م حتى عام ١٤٠١ هـ / ١٩٨١م ، ولم تتوفر منذ ذلك التاريخ إحصاءات رسمية أو شبه رسمية ، كما أحصى جرائم الصغار خلال ثمان عشرة سنة إعتباراً من ١٣٩٣هـ // ١٩٧٤م حتى ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م ، على مستوى المملكة ككل ، وفي إقليم القصيم بخاصة ، وتجب الإشارة إلي أن الإحصاءات الجنائية في منطقة القصيم تخلو من الإشارة لجرائم الأحداث من الإناث ، ولا توجد مؤسسات لإيواء الجانحات حيث تندر حالات جنوح البنت وقلما تسجل الشرطة إنحرافات من هذا القبيل .

هذا وقد استغرق جمع البيانات الإحصائية وإعدادها شهراً ونصف . أما تقارير الخبرة والأساليب الكيفية الأخرى فقد امتدت قرابة ثلاثة شهور ، ويصبح المجال الزمني الكلي بما في ذلك كتابة تقرير البحث خمس شهور إنتهت في أول فبراير ١٩٩١م .

يعتمد هذا البحث منهجياً على الإحصاءات الجنائية الرسمية في شقه الخاص بدراسة مؤشرات التباين في توزيع الجرائم بين الجنسين ، وعلى الرغم مما يكتنف هذه الإحصائيات من مظاهر القصور في التصنيف والتبويب فضلاً عن إفتقارها لتمثيل الواقع الإحصائي الجنائي ككل ، فإنها تعطي مؤشرات دالة في توزيع الجريمة بين الذكور

والإناث ، لا سيما بعد أن أعاد الباحث صياغتها بالشكل الذى يخدم بحثه ، من جانب آخر إستعان الباحث - فى الشق الخاص بتفسير البيانات الإحصائية - " بتقارير الخبرة " التى تلاها عدد من المختصين بالشئون الجنائية فى السجون والشرطة ، وكذلك المقابلات " المطولة " مع أشخاص من ذوى المكانة وسعة الإطلاع والإلمام بالشئون المجتمعية ، بالإضافة لأرباب الخبرة والتجربة من " كبار السن " حيث كان لأولئك وهؤلاء ، دور هام فى الكشف عن طبيعة المجتمع فيما يخص الإنحراف والجريمة ، وقدموا تفسيرات ذاتية لسلوك البنت والمرأة بالمقارنة للولد والرجل ، وقد بلغ عدد هؤلاء جميعاً ثلاثة عشر فرداً من مدينتى بريدة وعنيزة أهم مدن القصيم ، ومن جانب ثالث أجرى الباحث " مقابلات مباشرة " مع نزلاء السجون والأحداث الجانحين " والموقوفين " على ذمة الفصل فى بعض القضايا ، واستطاع بهذا الإجراء الوقوف على تفاصيل تتصل بطبيعة المواقف السلوكية المتباينة لكل الجانحين والمجرمين .

المبحث الثانى

مؤشرات التباين فى توزيع الجرائم بين الجنسين

من الوقائع التى تدعمها الشواهد الإحصائية فى عدد كبير من المجتمعات البشرية ذلك النقص الملموس فى معدلات إنتشار الجرائم بين الإناث بالمقارنة للذكور ، حيث تشير أحدث الإحصائيات في عدد من الأقطار الأوربية إلي أن نسبة جرائم الإناث تتراوح ما بين ٣٪ ، ١٩٪ بالمقارنة بالذكور ، الأمر الذى دفع بعض الباحثين إلى إقرار الطابع الذكورى بالنسبة لعدد كبير من نماذج الفعل الإجرامى ، لا سيما بين الأحداث والمراهقين ، ويبدو ذلك التفوق فى جرائم الذكور مقترناً بنمو الوسائل و الأساليب الإجرامية وتطورها عبر الزمن ، وفي تشكيل زمر العصيان والتمرد والعصابات التى يسيطر عليها الذكور ، وظهور ما يعرف بالثقافات المضادة والإجرامية والجانحة التى يبقى دور الإناث فى تشكيلها محدوداً . (١)

ومع ذلك فثمة آراء تقول بأن الحجم الحقيقى لجرائم الإناث أكبر مما تثبته الإحصاءات الجنائية لأسباب كثيرة . وأن النساء المجرمات تتلقين الحماية من الرجال وتتسم جرائمهن

بالتخفى والتستر بحكم تكوينهن وظروف حياتهن فى المجتمعات البشرية. (٢)

وفى تقديرى أن الطبيعة المقنعة لجرائم الأنثى لاسيما في المجتمعات التى تفرق بين الجنسين في كثير من مظاهر الحياة ، بالإضافة للآراء التى تؤكد إختلاف سير الإجراءات الجنائية بالنسبة للأنثى ، والمرونة في معاملة المرأة جنائياً ، كل ذلك وغيره من الأسباب والمواقف ، لا يخل بقاعدة التباين المستقرة والمستمرة ، والتفاوت الكبير بين جرائم الذكور والإناث فى معظم المجتمعات البشرية ، وعبر فترات تاريخية متباينة . والمجتمع محل الدراسة نموذجاً لذلك حيث تؤكد الظاهرة وجودها بعمق خلال العشرين عاماً الأخيرة على الأقل ، تدعم ذلك الإستنتاج الإحصاءات الجنائية حيث تتراوح نسبة السجينات السعوديات عام ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٦ م على مستوى سجون المملكة الست عشرة ما بين صفر و ٨٩ر. للنساء و ٧٤ر و ٤٨ر٩٦ للرجال .

وحيث يكون إعتمادنا الأول على بيانات المؤسسات العقابية بإعتبارها المصدر الأساسى للإحصاءات الجنائية ، فإن الملاحظات الميدانية للباحث ومشاهداته تؤكد بأن عدداً كبيراً من " المناوشات " التى تدخل النساء طرفاً فيها دون أن تصبح فاعلاً أصلياً تنتهى عند بداية مرحلة التحقيق القضائى ، وتتضائل نسبة جرائم النساء بالمقارنة للرجال فى بعض المناطق بشدة ، بل وتنعدم تماماً بالنسبة لبعض النماذج الإجرامية ، كما هو الحال فى منطقتى القصيم ، وهى أكثر أقاليم العربية السعودية تمسكاً بالتقاليد والأعراف فضلاً عن عمق الثقافة الدينية وتأصلها ، حيث تتلاشى بعض جرائم النساء تماماً بالنسبة لعدد من الأفعال الخطيرة مثل السرقة والقتل والمخدرات والمسكرات والجرائم الأخلاقية .

بل إن مجموع جرائم النساء فى القصيم لا يتجاوز خمس حالات في مقابل ١٥٧ مجرماً من الرجال ، أى بنسبة ٣ر١ ٪ إلى ٩ر٩٦ ٪ . فإذا إستثنيت من غير ذلك السعوديات إنخفضت النسبة إلى ١ر٢٣ ٪ (*) ، وتتسم جرائم النساء بعدم الخطورة ويصعب وضعها ضمن نموذج إجرامى محدد إذ لا تعدو أن تكون من نوع الأفعال غير المميزة المعالم كالمنازعات البسيطة ، وأعمال الإحتيال التى يبقى دورهن

(*) الملحق جدول رقم (٣)

في التخطيط لها وتنفيذها ثانوياً .

وإذا أخذنا بعين الإعتبار الحقائق الديمجرافية وهى من الأهمية بمكان حيث يجرى حساب معدلات الجرائم لكل ألف من السكان وفقاً لبعض الإحصاءات الجنائية ، فإن الظاهرة التى تؤكد وجودها بإستمرار خلال عشر سنوات من ١٣٩٢هـ / حتى ١٤٠١هـ وهى التفوق الملحوظ لحجم جرائم غير السعوديين ذكوراً وإناثاً ، فإذا كان سكان العربية السعودية حسب إحصاء ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م هو ٧٫٠٢٢٫٥٨٧ بما فى ذلك غير السعوديين " المقيمين " ، فإن عدد الأجانب لا يزيد عن ١٥٪ من السكان فى نفس هذا العام ، أما فى منطقة القصيم فإن آخر تقدير إحصائى لسكان تلك المنطقة عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٢م هو ٤١٥٫٧٩٢ من بينهم ٢٥٫٦٣٦ غير سعوديين ، أى بنسبة لا تزيد عن ٧٪ . (٣) ولا تتوفر إحصائيات حديثة عن سكان المملكة حتى تاريخ هذا البحث ، حيث لم ينته إحصاء السكان لعام ١٤١٠هـ بعد، ويقدر عدد السكان الآن ١٤١١هـ / بحوالى ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة ، ورغم القصور التى تعانى منه البيانات الديمجرافية وعدم دقة التقديرات الإحصائية منذ عام ١٣٣٢هـ / ١٩٠٢م وحتى الآن فإن تفوق السعوديين على غيرهم من المقيمين فى عدد السكان كبير ، ومع ذلك تزداد الجرائم بين غير السعوديين فى الحجم بشكل لا يتناسب مع تمثيلهم الديمجرافي بالرغم من القيود المفروضة على الإقامة والتنقل ، والأسباب والعوامل الآخرى التى تتصل بإنتقاء عناصر معينة من غير السعوديين تتوفر فيهم شروط خاصة ، بحث لا يترتب على وجودهم بالمملكة مشكلات صعبة .

وتفيد بيانات الجدول رقم / ١ بالملحق المرفق تزايد نسب الجرائم بين غير السعوديين بالمقارنة منذ عام ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م وحتى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م فيما يتعلق بجنس الرجال ، أما لدى النساء فإن جرائم غير السعوديات تزيد عما لدى السعوديات في معظم الأحوال ، وهى تتراوح ما بين ٣٫٢٣ و ٧٫٨٤٪ من مجموع جرائم النساء خلال عشر سنوات مقارنة بالسعوديات التى تتراوح ما بين ٣٫٢٣ و ٢٩٫٥٪ وتلك مؤشرات تدل على الفوارق الملموسة بين السعوديات وغيرهن في معدلات الجرائم ، والنقص الحاد فى حجم جرائمهن بالنظر إلى الحقائق الديموجرافية السابق الإشارة إليها (*) .

(*) الملحق جدول رقم (١)

على أن جرائم الأحداث من الذكور قد حققت زيادة كبيرة خلال العشر سنوات الأخيرة من ١٤٠٠هـ / ١٩٧٩م حتى ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م . وهى على عكس جرائم الكبار تتوفر عنها إحصائيات دقيقة وحديثة تمثل الواقع الإجتماعى الجنائى بين المراهقين فى أفضل صورة . فقد زاد عدد الجرائم بإضطراد خلال الفترة المذكورة من ١٢٥٩ عام ١٩٧٩ حتى وصل ٢٥٣٠ عام ١٩٨٩م أى بما يجاوز الضعف قليلاً .(**)

الأمر الذى يثير الإهتمام ويدعو للتساؤل ، لاسيما وأن نسبة غير السعوديين قليلة بالمقارنة لنسبة الجانحين السعوديين ، وهى على التتابع فى جرائم السرقة ٦ر٧ - ٤ر٣٠٪ ، والجرائم الأخلاقية ١ر١٥ - ٢٥ر٩٪ ، والشغب والإعتداء على الأشخاص ١ر٥٤ - ٦ر١٠٪ ، وفى حوادث المرور ١ر٢٦ - ٩٤ر١٤٪ ، (***) وهذه هى الأنماط الرئيسية فى تجسيد ظاهرة جناح الأحداث فى المجتمع السعودى ككل وفى سائر المجتمعات المحلية على إختلاف بنيانها الديمجرافى وخصائصها السوسيوثقافية .

وتجدر الإشارة إلى أن تحليل هذه الأنماط الإنحرافية يكشف عن بعض الإتجاهات التى تحدد طبيعة الإنحراف ودرجة خطورته ، من ذلك أن أكثر إنحرافات الأحداث تكراراً هى الإعتداء على أموال الغير ، وقد يبدو هذا النمط خطيراً إذا ما اقترن بإستعمال الأساليب الفنية الإجرامية ، أو جاء على شكل إقتحام للمحلات والمنازل أو السطو المسلح .

غير أن الكثير من ممارسات السرقة تأتى كرد فعل لتصرفات بعض الآباء حيال الأبناء ، وتشكل قيادة سيارات الغير للإنتفاع بها بعض الوقت جانباً مهماً من سلوك السرقة ، حيث يصبح الهدف محاولة شغل وقت الفراغ ، وليس القصد الحصول على عائد مادى من ذلك النشاط اللصوصى ، وقلما تنتشر ظاهرة النشل بين الأحداث . (٤)

من جانب آخر تأتى المخالفات المرورية في المرتبة الثانية ، وهى تعبير عن الإضطرابات السلوكية التى تصاحب فترات المراهقة ، وأبرز تلك المخالفات القيادة

(**) الملحق جدول رقم (٦)

(***) الملحق جدول رقم (٧)

بدون رخصة ، والسرعة الفائقة ، والسير في الإتجاهات المضادة ، وأهمها على الإطلاق ما يعرف " بسلوك التفحيط " .

ولا تعتبر المخالفات المرورية من الجرائم الخطيرة إذ أن الأفعال الفاحشة والجرائم الأخلاقية أشد مظاهر السلوك الجانح إنتشاراً وأعمقها تأثيراً على مستقبل المراهقين وصغار السن . وإذا كانت تمثل نسبة ١٢ر٣٥٪ من مجموع جرائم الأحداث عام ١٤٠٩هـ فإن الكثير من الأفعال الفاحشة إيجابية كانت أم سلبية لا يكتشف ويبقي ضمن الجرائم المجهولة ، ويعد " اللواط " أخطر الجرائم الجنسية بالمقارنة للبغاء الذى لا يمثل نسبة تذكر بين الأحداث .(*)

وأخيراً فإن سلوك الشغب والإعتداء على الأشخاص وهو يمثل نسبة ٦ . ر . ١٪ يرجع إلي المشاجرات التى تحدث غالباً بين طلاب المدارس خاصة فى الفئة العمرية ما بين الخامسة عشر والثامنة عشر طبقاً لإحصاء علا ١٩٨٩م / ١٤٠٩هـ .(**)

من جانب آخر تتمركز جرائم الأحداث بالقصيم فى فئة العمر من الخامسة عشر حتى السابعة عشر مما يؤكد أهمية مرحلة المراهقة المتأخرة في التوجيه الجانح عند الذكور ، وهو أمر لا يثير مشكلات أمام الفتيات ، ولايقترن بإنحرافات ذات شأن ، لأن الفتاة فى هذا السن تكون قد أعدت نفسها للزواج الذى يتم فى سن مبكرة ، تلك ناحية ومن جانب آخر فإن التقاليد الأنثوية تحول دون تورط البنت في أفعال جانحة مناظرة للولد .

هذا وقد تابع الباحث عن طريق الأدوات الكيفية المشار إليها سلفاً مظاهر السلوك الإجرامى والمنحرف لدى الفتاة والمرأة من حيث تقدير الخبراء وذوى الخبرة والدراية الذين أجمعوا على أن سلوك البنت والمرأة في مجتمع القصيم يحاط بستار كثيف من التكتم والسرية ، فهى لا تشارك الرجل في نشاطه الخارجى وعلاقاته الممتدة في كل شئون الحياة خارج نطاق الأسرة . ويتصور الرجل المرأة مخلوقاً ضعيفاً قليل الحيلة ، وتجب حمايتها والدفاع عنها في مواقف كثيرة ، وهى لهذه الأسباب وغيرها لا تؤخذ بالشدة طالما أن دورها الجلوس في المنزل ومثلها البنت لا يمكنها من التعرض

(*) الملحق جدول رقم (٧)

(**) الملحق جدول رقم (٩)

للمخالطات مع مختلف الأوساط ، وينطوى ذلك فى رأى الخبراء على تباعد الأنثى عن الشروط والظروف والمواقف المسهلة للإنحراف .

من جانب آخر تظل تفاصيل حياة المرأة فى المنزل والسوق وفى مجال العمل من شئونها الذاتية والخاصة ، وحيث يمتنع الإتصال المباشر بين الذكور والإناث ، تحقق النساء تواصلهن بعمق فيما بينهن ، وتستطيع الأنثى دون غيرها أن تحدد طبيعة الإنحراف ومداه بين بنات جنسها ، وفى هذا الصدد يقول واحد من أرباب الخبرة " لا يعرف الرجل زوجاً كان أم أخاً إلا القليل من النسوة ، فهن أعلم بشئونهن من غيرهن ... ونحن فى بيوتنا لا نحسب أمور النساء معروفة للرجال ، ولا نحب أن نعرف ما تخفيه الأنثى عن الذكر ... "

والجدير بالإهتمام أن مراجعة ومسائلة الرجال عن تجاوزات الإناث أمر شائع في مجتمع القصيم بخاصة والمجتمع السعودى بعامة . فإذا خالفت المرأة الأصول الشرعية واجبة التنفيذ وجبت محاسبة " محرمها " الذى قد يكون الزوج أو الأخ أو القريب ، ولايجوز عرفاً أو شرعاً فض أستار الإناث لإثبات جريمة إلا في حدود ضيقة جداً . وأضيف بأن القواعد المتصلة بالإجراءات الجنائية فيما يخص مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ تشتمل على بنود خاصة بمعاملة الإناث تعتبر مسئولة جزئياً عن قلة وندرة بل وإنعدام الجرائم المسجلة جنائياً بالنسبة لعدد هام من الجرائم جنايات كانت أم جنح .(*)

على أن التدابير الخاصة بمعاملة الإناث جنائياً تقترن في الواقع بنتائج إيجابية فى سبيل تقويم سلوك البنت خلال فترات المراهقة ، تدعم ذلك وتؤكده شواهد الحال وتقارير الخبرة ، فقد ذكر واحد من أصحاب الخبرة " أن تحول الفتيات إلى محترفات للجريمة أمر نادر الحدوث بعد تجاوزهن سن الثامنة عشر بسبب الحكمة فى معاملتهن جنائياً كما أن نسبة العائدات منهن لنفس السلوك لا تكاد تذكر ... "

(*) تعميم وزارة الداخلية رقم ١٦ س / ٢٩٥٥ فى ١٣٩٩/٨/١ هـ - وقرارر مجلس الوزراء رقم ٨٦٨ فى ١٣٩٥/٧/١٦ هـ ولائحته التنفيذية بقرار وزير العمل والشئون الإجتماعية رقم ٢٠٨٣ فى ١٣٩٦/١١/٢٢ هـ .

يستفاد مما تقدم زيادة التفاوت عمقاً بين جرائم الإناث والذكور ،فضلاً عن ندرة وجود الجرائم المشتركة بين الجنسين ، كما أن تلك المشاركة حين تقع تتسم بالإبهام ، وقد تأتيها المرأة إستجابة لمطالب الرجل دون أن تدرك أنها بصدد إرتكاب فعل محظور ، وينتفي تبعاً لذلك القصد الجنائى ، فتبقى فى دائرة الإتهام دون أن تصبح مذنبة فى معظم الأحوال ، وبالنسبة لجرائم الأحداث ليس هناك ما يشير إلى ثنائية الدور فى إرتكاب الأفعال الجانحة بين الجنسين حيث الجانب الأكبر من السلوك الجانح بما فى ذلك الجناح الجنسى يأتيه الذكر وليست الأنثى .

المبحث الثالث

الأبعاد الرئيسية فى تفسير التباين بين جرائم الذكور والإناث من المنظور الثقافى

عارض رواد الإتجاه الثقافى الآراء العضوية في تفسير الفوارق بين الذكور والإناث ، وأكدوا أن السلوك البشرى مكتسب في المقام الأول ، وينطبق ذلك على السلوك الإجرامى ، ولكى نفهم طبيعة الجريمة بين الذكر والأنثى يتعين علينا دراسة العلاقة بين القيم السائدة في المجتمع والتى تحدد لكل منهما دوره ، وعلاقة الأدوار بالنشاط وتقسيم العمل الذى يقرّب بين الجنسين أو يباعد بينهما ، وفى هذا الصدد تصبح دراسة طبيعة كل من الذكورة والأنوثة وموقف المجتمع منهما دالة في تفسير السلوك الشاذ والمنحرف . (٥) كذلك يعتبر دور الجنس فى الحياة العامة وموقف الثقافة من أشكال وصور السلوك الجنسى مهماً في تعليل بعض الجرائم بل والمشكلات الإجتماعية ككل . (٦)

من جانب آخر فإن لنموذج التنشئة والضبط الإجتماعى التى تأخذ صوراً متباينة فى سائر المجتمعات ، وتنطوى على مفارقات كبيرة ، دور بارز في إنتشار الجرائم بكم ونوع محدد ، ولشكل السلطة الأسرية (الأبوية والأمومية) حيز فى سياق تفسير التباين بالنظر إلى توزيع الإختصاصات والمسئوليات وإنعكاسات ذلك إيجاباً وسلباً على سلوك الفتى والفتاة فى مرحلة المراهقة بخاصة ، ثم إن المفاهيم المتصلة بتحرير

المرأة ، ومستويات الحياة فى المجتمعات الحضرية الحديثة تؤثر إلي حد ما علي طبيعة ونوع الجرائم فى عدد من المجتمعات .(٧) كل ذلك يحتاج إلى تحليل خاص فى المجتمع محل البحث حتى نتمكن من تقديم تفسير أكثر ملاءمة وأشد إرتباطاً بالشروط والظروف الإجتماعية الخاصة التى تكتنف حياة الأفراد والجماعات ، وذلك فى إطار عدد من البنود أراها جديرة بالنظر والإعتبار ، ويمكن من خلالها تفسير قضية التباين بين الجنسين في معدلات الجرائم ودرجة إنتشارها تفسيراً ثقافياً مناسباً .

أولاً : خصوصية الثقافة الأنثوية وتفردها :

تخضع الفتيات منذ العاشرة من العمر لإشراف أكثر دقة وتركيزاً من الفتيان ، وأبرز معالم ذلك الإشراف الذى يقترن مجتمعاً بشروط قاسية هو الملبس ، الذى يحجب جميع أجزاء الجسم تماماً فيما عدا الكفين ، ويرتبط ذلك معيارياً وسلوكياً بالنموذج التقليدى المحافظ إلى أبعد الحدود ، وأية مناقشة أو مراجعة في أمور اللثام التام للأنثى فى المجتمع القصيمى يكون مآله الرفض ، بل والإدانة التى تصل إلى توقيع العقاب على المخالفين ، من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومن جانب الغالبية الكبري من أفراد المجتمع المحلي . ولذلك فإن نوعية وشكل ووظيفة الحجاب تعتبر جزءاً جوهرياً من مقومات الحياة عند الأنثى ، إذا يحرم تماماً أن تتشبه الأنثى بالذكر فى أى من مظاهر الحياة وليس الملبس إلا واحداً منها .

على أن ذلك يقترن معرفياً ونزوعياً وسلوكياً بتقدير الأنثى لدورها فى المجتمع ، وهى تقبل الدور الأنثوى بكل مشتملاته دونما مراجعة أو جدال ، وتدرك أن نشاطها في تغيير هذا الدور لن يحقق لها ما تريد ، بل قد يجلب لها المتاعب ، ولهذا تضمر مشاعر الإناث حيال ما يظهر من بصيص أمل نحو تغيير وضعهن ، بل إن الشك كثيراً ما يساورهن من وقت لآخر تجاه موقف مجتمع الرجال منهن ، وتقضى المرأة والبنت فى شق طريقها حسبما قرر المجتمع ، فتتجنب أى سلوك يسبب رد فعل من جانب الذكور قد يكون فى غير صالحها ، وعلى حد تعبير أحد الأخباريين فى الأربعين من عمره " لقد ولدت وكبرت وعشت عمرى هذا وأنا أرى المرأة هى المرأة على هذا الحال ... ونحن لا علم لنا أبداً لما يدور بين النساء لأن جنسهن شئ آخر .."

وأبادر فأقول بأن المفاهيم والأفكار وسائر التصورات الذهنية التى يحملها الذكور نحو الإناث ، وتدعمها الأعراف والتقاليد والممارسات اليومية شق هام في تكوين الثقافة الأنثوية التى لا يشكلها الإناث (البنت والمرأة والزوجة) فحسب وإنما سائر شرائح المجتمع . وهذه الأفكار التى تعبر عن موقف الذكور من الإناث ، وإن كانت ثقافة النشأة والتكوين إلا إنها لا تخلو من النظرة التشريحية للأنثى بإعتبارها من نوع مغاير للذكر ، وينبغى أن تظل هكذا . ويترتب علي ذلك الفصل الحاد بين الجنسين بقاء الثقافة الفرعية للإناث مستقلة ومعزولة تماما عن الرجال . (٨)

وينعكس ذلك بشدة علي سلوك الذكور والمشكلات الإجتماعية التي تتمركز وسط المراهقين والشباب . وفي هذا الصدد يشير أحد أصحاب الخبرة إلي " أن الخوف هو علي الذكر وليس علي الأنثى ، والإنتشار يكون للواط وليس للبغاء ." وتلك حقيقة تؤكدها الشواهد الإحصائية . فعلى مستوى جناح الأحداث يمثل اللواط نسبة ٩ر١٣٪ من مجموع جرائم الأحداث عام ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م على مستوى المملكة ككل ، ويأتى موقعه في المرتبة الثالثة بعد السرقة ومخالفات المرور . وفي منطقة القصيم يعتبر اللواط النموذج الإجرامي الأول مع تفوق الممارسات الإيجابية لتلك الجريمة على الممارسات السلبية ، وكلاهما يشكل ٢٢٪ من مجموع جرائم الكبار عام ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٥ م و ٦ر٩ ٪ من جرائم الأحداث عام ١٤٠٩ هـ . (*)

إذا كان هذا هو موقف الذكور من الإناث بإعتبارهن مغايرات تماما للذكور ، ولا مكان للمناظرة بين الجنسين فإن إدراك المرأة والبنت للذكور لوجودها يتناغم بشدة مع تصور الرجال لمكانتهن ودورهن الأنثوى ، الذي لا يتجاوز دائرة الزواج وتربية الأبناء . ولا يرتاح الرجال في مجتمع القصيم لأى نجاح تحققه الانثى فى أى مجال خارجى للعمل والنشاط . ولذلك فإن الإناث اللائى يحققن نجاحاً أو مهارة فى عملهن أو وضعهن الإجتماعى يساورهن الخوف من ذلك النجاح مثلما يكون خوفهن من الفشل .

ولهذا تفضل الإنثى أن تظل مناشطها فى موقع مستقل يمكنها من أداء دورها بحرية واقتدار . وتستطيع أن تعبر عن ذاتها بشكل أفضل عن طريق أنواع الملبس

(*) الملحق الإحصائى - الجدول ١ ، ٢ ، ٣ ، ٨ ، ١٢ .

وأشكال الزى وطرق الزينة التي تؤكد أنوثتها بين بنات جنسها . وتأسيسا علي ذلك تظل إتصالات المرأة أو البنت محدودة المدي وبعيدة عن التأثر بأوساط المجتمع في السوق والحى والمدينة ككل ، وتقل تبعا لذلك إحتمالات إنحرافها . وهذا ما يتأكد من خلال ندرة جرائم الأحداث والكبار بينهن . ولا توجد حتى الآن مؤسسات لإيواء الجانحات بالقصيم ، كما أن عدد المسجونات يتراوح ما بين واحدة وست حالات .

تخضع الأنثى من جانب آخر للتوجيهات الذكورية التي تدفعها إلى تشكيل إتجاهاتها فى حدود طاقاتها المحدودة كما يتصورها الرجال . وتجد تلك الطاقة مكانها الرحب فيما يخص أنوثتها وليس وضعها المهنى . ومن بين الأبعاد المميزة للدور الأنثوي الآن الإستهلاك الترفي ، كما يظهر في إقتناء الحلى الذهبية بكم كبير ، والإسراف في شراء الملابس ، وتتبع " الموضة " والاحتفاظ بالمساحيق ، والتفاخر بالأطفال وأثاث المنزل ، إلى غير ذلك ، مما يباعد بينها وبين التطلعات التي تنزلق بها ناحية الخارج فتتعرض للإنحراف . فهي تحقق مكانتها المثلي فى وسطها المنزلي ، ولا تفكر إلا نادرا فيما وراء ذلك .

من أجل ذلك يظل حب الأنوثة منطلقاً للتمركز داخل الإطار الثقافى الفرعى ، الذى تشكله طائفة من البنود والعناصر تفضى بإستمرار إحتواء الأنثى . ويعتبر الزواج المطلب الأول ، وهو ضرورة تتطلب الإستعداد لاستثمار فى المستقبل يضع الأنثى في مكانها الطبيعي ، وهو علامة علي بلوغ مرحلة النضج في نظر الفتيات والمجتمع ككل ، حيث لا يسمح بإثارة موضوعات مثل المراهقة أو علاقات الجاذبية الجنسية وأمور التعرف علي الفتاة أو إختبارها ، وغير ذلك من المسائل التى تؤلف مجموع العلاقات السابقة على الزواج وتعتبرها بعض الثقافات في مجتمعات أخرى مقدمات ضرورية لما بعدها ، ويرفضها المجتمع محل الدراسة رفضا باتا . (٩)

نخلص مما سبق إلي القول بأن إستقلال الثقافة الأنثوية وتفردها ، وتباعدها عن ثقافة الذكور في رأى الجنسين والمجتمع ككل ، وحيث تدعم القيم ذلك بإستمرار ، يصعب تبعاً لذلك على البنت والمرأة التعرض لموقف الإنسياق ، أو نشأة ما يعرف بالتفكير الإجرامى ، كمرحلة تمهد الطريق إلى الإنحراف ، ويصبح الإطار الثقافى الأنثوى المستقل من بين الشروط المرجحة لبقاء الأنثى في الدائرة التى حددها المجتمع ،

فإذا خرجت منها تعرضت للصد والمقاومة . ورغم ما يكتنف ذلك من تعسف حيال جنس النساء ، إلا أن تلك الترتيبات الاجتماعية التي تحيط المرأة والبنت بسياج من العزلة والتباعد عن عالم الذكور تقلل من إحتمالات تعدد المواقف الإجرامية التي تتعرض لها الإناث .

ثانياً . مقومات ثقافة الذكور وتأثيرها على معدل إنتشار الجرائم

تتخذ الإناث موقفاً سلبياً وخضوعياً داخل الثقافات التي يسيطر عليها الذكور . وتشكلن تبعاً لذلك النموذج الهادىء الذى يتحاشى كل ما يخرجه عن طبيعته ، ولا تتمتع الإناث بحضور في ثقافة النامية أو تكوين شلل ثنائية الجنس أو حتى مع بنات جنسها . وعلى العكس من ذلك تماما يكون الإنطلاق للذكور بغير قيود ، وتلك أحد الأسباب المسئولة عن الزيادة الكبيرة في معدلات إنتشار السلوك الجانح خلال العشر سنوات الأخيرة بشكل مضطرد على مستوى المملكة ككل ، وفى اقليم القصيم بخاصة . فقد بلغ مجموع الأحداث الجانحين من الذكور عام ١٩٨٩ م - ٢١٥٦ بنسبة ٢ر٨٥٪ للسعوديين و٣٧٤ بنسبة ٨ر١٤٪ لغير السعوديين ، كما بلغ عدد الأحداث الجانحين في منطقة القصيم . ٣٩٦ بنسبة ٥ر٩٧٪ و . ١ حالات بنسبة ٥ر٢٪ لغير السعوديين . وأغلب الإنحرافات تبدأ عند سن الرابعة عشر . ومعظم المنحرفين طلابا بالمدارس . وتنطوى أفعالهم على ما يتعلق بإعتبار الذات وإظهار التفوق . كذلك تمثل المخالفات المرورية ٣٤ر٢٧٪ من مجموع حالات الجناح ، تليها السرقة ثم أعمال العنف ، وتأتى الأفعال الفاضحة (معظمها لواط) فى المرتبة الرابعة .

وتعتبر مظاهر السلوك المشار إليها تجسيدا لتطلعات صغارالسن والمراهقين بخاصة نحو تنمية طابع الخشونة والسيطرة والرغبة في المجابهة ، إثباتا لقدرتهم على المنازلة عكس المراهقات ، لا سيما وأن نقيض ذلك فى تصورهم هو التسليم والقبول . وتلك سمة سائدة عند الإناث ، وينفر منها الذكور بشدة . بل ويعد السلوك الجانح إمتدادا لعقيدة النفور المستمر مما يمت للطابع الأنثوي . وتفسير ذلك أن الأنثى بطبيعتها تكون باعثا للذة ومصدراً للإشتهاء الجنسى فى نفس المراهقين والكبار معاً ، غير أن التقاليد والأعراف التى لا ينفك إرتباطها بالثقافة الدينية وهى محور الإهتمام

ومحل التركيز في المدرسة والمسجد وعبر وسائل الإتصال المباشرة وغير المباشرة تقضي باستقلال الأنثى عن عالم الذكور ، وتحول دون تكوين علاقات معها خارج نطاق الزواج . وبتأثير عوامل الصد والكف حيال الموضوعات الجنسية الأنوثية يتخذ موضوع الجاذبية مسالك جانبية ومضادة . فتتكرر جرائم اللواط بشكل كبير . وتجد الجنسية المثلية ما يدعمها في ثقافة الذكور . وطبقاً لرواية أحد الخبراء في ملاحقة وكشف الإنحراف " يُكوّن بعض الذكور مع البعض الآخر علاقة عشق ترتب حقوقاً وواجبات على كل طرف في مقابل الطرف الآخر ، ويعرف البعض بأنهم (أولاد هوى) . تستهويهم وتستأثر باهتمامهم علاقات الجنسية المثلية بشكل عميق " .

وتكشف هذه الممارسات عن الإزدواجة والتناقض أحياناً بين كون البنت والمرأة مرضوعا أنثوياً صرفا . وبين تلمس اللذة وإشباعها عن طريق الذكر . ويعتبر غياب الفتيات عن الإطار الثقافي الفرعي للذكور عاملا مهما في تقليل فرص الإنحرافات الناشئة عن الإتصال بينهما ، ولكنه يعمل في الاتجاه المضاد بزيادة فرص إنحراف الذكور وتباينها . (١٠)

وبطبيعة الحال تحقق كثافة العلاقات بين جنس الذكور إستمرارها في التأثير على حجم الإنحراف ونوعه . حيث بلغ إجمالي عدد الجرائم المسجلة عام ١٣٩٦ / ١٣٩٧ هـ ٣٣٧٣ بين غير السعوديين من الرجال ، بينما سجل السعوديين ٢٠٨ ، أي بنسبة ٥٩ر٧٥ إلى ٢٥ر٤٪ علي التوالي . وتزداد جرائم النساء غير السعوديات حيث تبلغ ٥٦ر-٪ مقابل ٤٤٪ للسعوديات علي مستوى المملكة ككل . فالتفاوت بين جرائم النساء كبير ، وتمثل جرائم السعوديات ٤٠٪ من جرائم النساء ، علي حين ترتفع نسبة غير السعوديات لتصل إلى ٦٠٪ ، وتلك مؤشرات تدل علي زيادة جرائم النساء من مختلف الجنسيات الأخرى بالنظر إلى الحقائق الديمجرافية المشار إليها سلفاً . ويمكن تفسير جانباً من هذه الزيادة في ضوء المتباينات الثقافية . على أن الثقافة الذكورية التى يدعمها المجتمع في جميع المجالات ، وتعبر عنها وسائل الإعلام لا تعتمد على الفوارق الشكلية للجنسين كما قد يبدو في ظاهر الأمر ، وإنما تؤكد عمقها الإجتماعى والثقافى من خلال المفاهيم والأفكار المتصلة بقوة الرجل وعجز المرأة وضعفها . وما الإختلافات التشريحية التي يدركها الرجل ويعرف حدودها لدي الأنثى ،

إلا منطلقاً لتكريس قيمة إجتماعية مستمدة من التكوين العضوى . تمنحة حق التمايز والإختلاف الذى نراه مؤكداً بإستمرار في التقاليد والعادات التي تفرض علي الأنثى دورا لا ينفك إرتباطها بآدائه دوما ، ويتقيد نشاطها باعتبارات كثيرة لا سبيل لحصرها في المجتمع محل البحث . ويفصح إستطلاع رأى ذوى الخبرة إيجازاً فى هذا الصدد عن أن الأنثى " البنت والمرأة " تعاني من قصور وضعف جسمى وعقلى ونفسى ، يتصوره الرجال قائماً باستمرار . ويرتبط عرفياً وعقائدياً بالفصل التام بين الجنسين ، مع تبلور الطبيعة الخاصة جداً لجنس " الحريم " التى تفضي إلى عزلتهن وتواجدهن باستمرار داخل المنزل . وعلى تعبير أحد الأخباريين " فالمرأة للدار والصغار وتحت طوع زوجها بالليل والنهار " . وبغض النظر عن الإعتبارات الخاصة والذاتية التي توحى بهذا التصور فإن ذلك ينعكس علي إحساس الأنثى بوجودها وإدراكها لدورها المحدود في الحياة العامة . ويؤدى ذلك إلى تضاؤل فرص إنحرافها لإمتناع المخالطة مع الأوساط الخارجية . (١١)

ويقرر إخباري آخر " أنه لم يسمع بإمرأة سرقت أو قتلت خلال حياته علي إمتداد منطقة القصيم ككل " ويقول ثالث " قد تحمل أمرأة سفاحا أو تزني ، لكننا لم نر مثل هذه الحالات ، وإن تناقلت الألسنة الكلام عن فلانه بنت فلان ... لكن السمع لا يكفي ، بل يؤاخذنا به الله إن لم تتوفر الشهود ... " . ويذكر أحد " مدراء المدارس " " أن البنت عندنا لا تعرف المخالطات ولا الشلل منذ العاشرة من العمر ، وربما قبل ذلك ، ولا تجاسر امرأة لتخرج من بيتها قاصدة السرقة أو عداها ... " .

ثالثاً : تباين مكانة الأنثى ودورها فى مقابل الذكر وتأثير ذلك فى معدلات الجريمة :

تتشكل الأدوار الإجتماعية منذ مراحل النمو المبكرة ، وتخضع لمجموعة من العمليات النفسية المؤثرة خلال مرحلة المراهقة ثم النضج . وعبر ذلك التشكل تتضح الأبعاد الوجدانية والعقلية والمعرفية التى تحدد الفوارق الأساسية بين الذكر والأنثى على ضوء الموجهات السوسيوثقافية . (١٢) وفى المجتمع محل البحث تعمل مختلف الشروط المتصلة ببناء الدور على إقصاء كل ما هو أنثوى عن شبكات الأدوار التي يكونها الذكور بحكم التقاليد والأعراف ، ويصبح أى تعديل

فى هذا السياق غير مقبول . وقد تبدى الفتيات فى بعض المجتمعات الأخرى الخليجية منها بخاصة ، تمردهن ضد ما هو تقليدى فى أداء الدور ومتصل بمكانة من مرتبة دون الذكور ، إلا أن ذلك التمرد في مجتمع البحث مرفوض بالمرة ، بل ويواجه بالحسم الشديد .

ويأتى رد الفعل من جانب الإناث متسقاً مع موقف الرجال ، إذ يندر أن تمارس الأنثى عملاً أو نشاطاً يقوم به الرجال مثل التجارة والزراعة إلا فى أوساط خاصة بهن ، ومستقلة تماماً عن الإتصال بالرجال . ويعتبر القيام بنشاط ما فى أوساط الرجال إنحرافاً ، يقتضى التدخل علي وجه السرعة ، ولهذا فإن تنظيم الأدوار والمناشط الأنثوية يرتكز إلى الوظيفة الكامنة للضبط والحماية الإجتماعية التى توكل للرجال ، ويكون كزوج أو أخ مسئول عن كل ما تأتيه المرأة ، ويحاسب على ذلك بشدة ، دن تعريض المرأة للمساءلة أو التحقيق . وتأسيساً على ذلك تتعقد شبكة العلاقات الإجتماعية إلي حد كبير بين الرجال ، وتتباين طبقات الدور تبعاً لذلك لاتصالها بكثير من جوانب الحياة ، فى مقابل تقلص دور الإناث ، ويصبح السلوك الجانح لدى الصغار والإجرامى عند الكبار إمتداداً لأدوارهم ، كما يبقى السلوك العدوانى بخاصة قصراً علي الرجل حيث تتحاشى النساء كل صور المقاومة والإعتداء ، كإنعكاس لدورهن المحدود النطاق فى الأوساط الخارجية ، كما تتجنب الأنثى المظاهر السلوكية التى توحى بالخشونة خوفاً على سمعتها كما يقدرها الرجال ، وهو الأمر الذى يدركه قضاة التحقيق وينعكس بشدة على إجراءات التقاضى الخاصة بالنساء ، وأثناء حجزهن ، وخلال تحركهن عبر سير الإجراءات ، وحال توقيع العقاب (١٣) .

هذا وتعتبر قيود العمل والحظر المفروض على كثير من الأعمال لدى الإناث من الشروط الملزمة إجتماعياً منذ وقت طويل ، وهى تحد بشدة من حركة النساء وتؤثر علي وضعهن فى كل موقع ، وتدفعهن للإنحسار داخل الحواجز المنزلية ، لتجد المرأة والبنت نفسها وسط حيز محدود لنوع من المكانة الملتصقة ، كما تكشف عنها إدارة الشئون المنزلية ، فإن حققت نجاحاً ملموساً فى هذا المضمار ، كان ذلك سبيلاً لإرتقاء مركزها وعلو مكانتها بإضافة التفوق والإمتياز فى دائرة التربية المميزة للأطفال ورعايتهم ، وتلك عناصر للصعود إلي المكانة المكتسبة ، علي أن المناشط المحدودة للأنثى ، وتمركز عملها فى أوساط معينة ، ووظائف ذات مسئولية محدودة تقلل من فرص تعرضهن

للجرائم الخطرة وجرائم الخاصة ، أو الصفوة ، كالاختلاس . من جانب آخر لا تأتى النساء أعمال السطو بسبب قلة حراكهن، وتضعف ميولهن تبعاً لذلك نحو ارتكاب جرائم مثل التزوير والنصب والتزييف .

من جانب ثالث تتحكم الضوابط الإجتماعية غير الرسمية إلي حد كبير فى سلوك الأنثى ، ويكون تأثيرها قوياً ، بينما يعتمد الذكور على الضوابط الرسمية فى مجال الأعمال والوظائف التى تتيح مجالاً للجرائم المحترفة المتكررة بين الذكور خاصة فى المدن .

رابعاً : نموذج التنشئة الإجتماعية وتباين الميول الإنحرافية :

تشير عملية التنشئة الاجتماعية فى هذا البحث إلى وجود نمطين أساسين فى الاكتساب وتعلم السلوك الإجتماعى ، والتكيف مع الأوساط المختلفة على أساس إستدماج المعايير والقيم التى تفرق بين الجنسين عبر مراحل متباينة في النمو . تستوعبها البنت بشكل مغاير إلى حد كبير بالمقارنة لما يتمثله الولد ، ومن خلال التلقين يختزن كل منهما بشكل مستقل مجموعة من المعايير والقيم والموجهات وثيقة الصلة بالضبط الإجتماعى بمختلف وسائله وأدواته ، التى تعمل بإستمرار على مقاومة الإنحراف واستيعاب التوترات التى تصدر عن الفرد أو الجماعة بنسب متفاوتة ، وتعمل مختلف القوى الإجتماعية في المجتمع على تكريس هذا التفاوت وتعميقه ، ويبدو من المؤكد أن القيود التى يضعها المجتمع السعودى منذ البداية أمام الأنثي تجد صدى لها من جانب الفتاة فى نسق التوقعات المنتظرة منها فى كل مرحلة من مراحل النمو وحتى النضج ، ويتجلى ذلك فى قيمة الإعتماد والتبعية للرجل ، تلك القيمة التى تدعمها العادات من ناحية ، ويقبلها العرف العام، كما لا تناهضها بعض التقاليد النوعية والخاصة ، وتسلم البنت والمرأة بذلك لأن التمرد ليس فى صالحها ، وتستوعب عن طيب خاطر رقابة الأبوين والمدرسات التى تتم عن قرب فى إطار الأسرة كوحدة وجماعة مغلقة ، والمدرسة مؤسسة أنثوية من البداية حتى النهاية ، وهذان الوسطان الإجتماعيان محور التوجيه القيمى للمراهقات ، حيث يبقى وسط العمل بيئة ثالثة لنمو علاقات إجتماعية بين النساء غالباً ، فيما عدا ذلك يضعف بل يتضاءل تأثير الأوساط الأخرى وهى أكثر أهمية وأشد عمقاً فى تحديد الميول الإنحرافية لدى الذكور . (١٤).

هذا وقد ثبت بروايات متعددة عن أصحاب الخبرة أن الإناث والفتيات بخاصة لا تشكلن شللاً فى الحارة أو الحى ، وإنما مجموعات أنثوية صغيرة داخل إطار الأسرة ، تتم على فترات متباعدة ، وتكتسب أهمية خلال المناسبات الإجتماعية ، وفى كل وسط إجتماعى تبقى الأدوار التقليدية للأنثى هى مجال حركتها ، بل وتدافع عنها بشدة ، لا سيما وأن ممارسة تلك الأدوار تفضى فى النهاية إلي تحقيق مطامحها الرئيسية والملحة ، وهى أن تتزوج وتلد وتدير شئون البيت التى تأهلت من أجله للإستقرار طوال حياتها ، وهو بمثابة المأوى والملجأ ومكان الراحة والطمأنينة ، ولهذا يتحرك الزوج وتتعدد رحلاته داخل وخارج البلاد وقلما ترغب الزوجة فى القصيم مصاحبة زوجها ، ولا يتوقع الزوج أن تطالبه الزوجات بشئ من هذا .

من أجل ذلك كان الرجل أكثر مرونة في الاتصال بمختلف الأوساط ، وأقدر على تعلم الممارسات وأنماط السلوك التى يتأثر فيها بغيره ، بينما لا تأتى المرأة من الأعمال إلا ما يناسبها . وهنا يكون الفارق الكبير في اختيار نماذج الأفعال ، والذى يكون عشوائياً وغير منضبط عند المراهق والكبير إلى حد ما ، ولينعكس ذلك على أعمال الإثارة والمهارة الضرورية للنشاط الإجرامى والجانح ، الذى يبدأ بشكل خطير فى سن الخامسة عشر من العمر ، ويزدهر عند بلوغ السابعة عشر ، ويتيح الوسط المدرسى ووسط الجيرة والحى والمدينة ككل للذكر فرصة إشعال المجابهات ، بما تتطلبه من مهارات ذكورية اكتسبها الصبى تباعاً ، وتمكن عن طريقها من مقاومة من يعترض طريقه .

وثمة ملاحظة جديرة بالإثبات وهي وجود دليل متواتر تدعمه الشواهد الميدانية ومصادر الخبرة ، وتؤيده الإحصائيات وهو أن تطابق سلوك الإناث مع ما توحى به الإعتبارات الأخلاقية وتقاليد المجتمع أشد قوة وأكثر إرتباط بالواقع ، ويرى الأبوان فى هذا التطابق باعثاً على الرجاء والأمل فى مستقبل البنت سلوكياً ، بينما يشكك الآباء في أن يشب الولد على نحو ما يريدون ، وعلى حد ماقاله البعض " البنت يسترها الزواج فتستقيم والود يفسده الطيش فينحرف " ، وتؤيد الوقائع موقف الأبوين فى غالب الأحيان ، فالبنت تتوفر لديها إنطباعات قوية بالحرج إن هى أدركت أنها أتت سلوكاً خاطئاً يعرضها للتجريح ، حتى ولو كان ذلك السلوك إضطرارياً أو مفروضاً عليها من قبل غيرها ، على حين يتسم سلوك الصبيان في كثير من الحالات باللامبالاة

وعدم الإكتراث بما يوجه إليهم من اللوم والتوبيخ ، ويتمادون فى المخالفات تدعيماً لخلق العناد والخلفة .

خامساً . أثر التدين فى تباين الجرائم بين الذكور والإناث :

تشتمل الأوامر والنواهى الدينية في المجتمعات الإسلامية على إلتزامات وفروض تتصل بطبيعة حياة الأنثى " المرأة والبنت " وعلاقتها بالذكر ، ويبدو ذلك واضحاً فى معظم المجتمعات العربية ولكن بنسب متفاونة ، وقد تناول عدد من الباحثين الفرنسيين بخاصة تأثير التدين على سلوك المرأة في مجتمعات الشمال الإفريقى وانتهوا إلى أن جرائم النساء لاسيما الجنسية منها تقل بين الفتيات اللاتى يرتدين الحجاب أو الخمار في الجزائر والمغرب ، لأن ذلك الزى الإسلامى يجنب الفتيات في كثير من الأحوال تكوين علاقات غير مشروعة دينياً مع الفتيان ، لكن ذلك يرتبط فى رأيهم بضوابط وضغوط يمارسها الأبوان حيال البنات ، ويعبر عن سطوة الرجل وقهر الأنثى مما يحول دون المساواة القانونية بين الجنسين فى رأيهم .

وفى تقديرى أن أثر التدين لا يتوقف على مجرد تلك الأمور الشكلية كإرتداء اللباس أو الزى الإسلامى ، إذ العبرة بالقيمة والمعيار الأخلاقى المستمد من أو امر الدين ونواهيه ، وهذا ما يؤثر بشدة فى سلوك المراهقين فى مجتمع مثل الجزائر التى تتضاعف فيها جرائم الأحداث والكبار من الجنسين بسبب تأثير الثقافة الفرنسية تأثيراً سلبياً على بعض شرائح المجتمع .

أما فى المجتمع العربى السعودى فإن تدين الفتاة وعمق الشعور الدينى عند الذكر والأنثى يعتبر مسئولاً إلى حد كبير عن التناقص الحاد فى جرائم الإناث عند الأحداث والكبار معاً ، كما يفسر إلى حد كبير طبيعة الجرائم لدى الكبار من الذكور وهى غالباً محدودة الخطورة ، حيث تمثل المخالفات المرورية وهى ليست من الجنايات ٣٠٪ من مجموع الجرائم ، وتقل جرائم القتل ، فى الوقت الذي ترتفع فيه جرائم المقيمين من غير السعوديين إلى حد كبير بالرغم من قلة عددهم بالمقارنة للسعوديين ، خاصة فى منطقة القصيم .

من جانب آخر يذكر أحد الإخباريين " أن المرأة السعودية متعمقة في فهم الدين ، وهى تطبق الشرع بفطرتها وليس بالضرورة عن طريق ما تقرأ ، ولا تختلف الأمهات غير المتعلمات عن غيرهن كثيراً في توجيه الولد والبنت للعمل بالدين " ويذكر آخر " أن تدين المرأة أشد من تدين الرجل ، لأنها ترعى الله فى بيتها ... وعند غياب زوجها ... وهى حصن الأمان للأسرة .. "

والواقع أن البعد الدينى الذى يعتمد على بنيان عقائدى راسخ عند المرأة السعودية ، ويجد ما يدعمه فى مؤسسات التعليم ووسائل الإتصال العامة والجماهيرية يؤثر بعمق فى توجيه الأنثى نحو ما يباعد بينها وبين صور الإنحراف والجريمة خاصة (جريمة الزنا) ، تلك الجريمة التى يقل معدل إنتشارها بشكل ملحوظ بين الكبار حسب ما تشير إليه الإحصائيات بعامة ، وتلاشيها فى القصيم بخاصة ، ومع ذلك فإن هناك نسبة إحصائيات لا تزيد عن ٥٪ من الجرائم المجهولة تدخل في حساب الجرائم الجنسية للمرأة .

وثمة مظهر آخر يدعم الحقائق السابقة وهو ندرة جرائم إغتصاب الفتاة في مقابل الزيادة النسبية لإغتصاب الفتى ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء التحريم الدينى (الزنا) الذى يقترن فى ذهن العامة والبسطاء بأنه مغاير " للواط " وبغض النظر عن موقف الشريعة الإسلامية من التفرقة بين نمطى السلوك الجنسى فإن جريمة الزنا إثم كبير ، وعقوبتها تدخل ضمن الحدود الشرعية ، وتقترن معرفياً وسلوكياً عند العامة بقدر أكبر من الخطورة الإجتماعية فى نتائجها وآثارها ، وهى بالنسبة للنساء أشد خطورة وأعظم إثماً ، لأنهن موضوع الغواية الأول ، ومصدر الجاذبية الأقوى ، حيث لا يستطيع الرجل غالباً أن يفرض ممارسة هذا الفعل على الأنثى إلا برضاها ، فإن إغتصبها تعرّض لعقوبة أشد ، لأنه في تلك الحالة يرتكب فعلاً إجرامياً مزدوجاً ، تكون عقوبته أشد لدخول التعزير في الشريعة الإسلامية مصدراً لجزاء إضافى فوق ما تقرر حداً .

لقد جاءت أقوال الخبراء من رجال الدين والإخباريين من كبار السن ، بل وكل مستويات العمر لتؤكد أن المجتمع المحلى في " بريده وعنيزه وهى أهم المدن " لم يشهد منذ وقت طويل تطبيقاً لحد الزنا ، وإذا كانت العقوبات التى يجرى تطبيقها على المرأة والبنت لا يشاهدها الرجال فإن ما يتردد عنها أو يسمع صداه وتتناقله الألسنة نادر

الحدوث ، ويستطرد أحد الأخباريين فيقول " مادمنا لم نر أو نسمع فلا حق لنا أن نتكلم ، وما يقع فى الخفاء يستره الله .. والشرع يقضى بذلك .. وليس لنا أن نبوح ببعض ما نرى ، فالشرع يمنع الجلد أو الرجم بغير الشهود الأربعة ، أو أن يعترف الجانى ، ومحال أن يعترف الإنسان علي نفسه رجلاً كان أو إمرأة فى أيامنا هذه .."

ويستفاد من هذا النص أن أفراد المجتمع على إختلاف مستوياتهم على دراية نسبية بأحكام الشريعة فى المسألة الجنائية كما يفهم ضمناً أن هناك جرائم تقع فى الخفاء أو بالأحرى لا تتوفر لها قرائن الإثبات الدالة أو الموجبة لتوقيع العقاب والستر فيها أفضل من البوح بها ، ولكنها قليلة الإنتشار ولا تمثل خطورة إجتماعية ، وإلا أحس بها المجتمع المحلى ، وهو شديد التأثر بما يتردد على الألسنة وإن لم يتم التحقق منه .

لم يتمكن الباحث من الإستعانة بأى من النساء كأخباريات حيث لا يجوز ذلك مطلقاً في مجتمع القصيم ، بل وفى غيره من المجتمعات المحلية الأخرى ، وكان عليه أن يحصر جهوده في دائرة جنس الرجال . ولكنه باشر ملاحظاته لسلوك النساء فى بعض الأوساط العامة كالأسواق عن بعد ، ودلت هذه الملاحظات المتكررة على أن الإناث تلتزمن بالحدود المفروضة عليهن بحكم التقاليد أو الأحكام الشرعية ، ويتحقق إستقلالهن في شتى المعاملات ، ويبعدهن عن مخالطة الذكور ، كما اتضح من تعبيرهن بالحركة والإشارة والكلمة فيما يخص التفاهم مع الغير مايوحى باللهجة ونبرة الصوت الجافة المقترنة بألفاظ الشكر والدعاء ، لاسيما بين الطاعنات منهن فى السن .

فالمرأة السعودية غير مهيئة ولفترات طويلة فى المستقبل للتشبه بالرجال أو القيام بأدوارهم ، ولذلك فإن النماذج الإجرامية التى تأتيها بعض النساء من نوع مغاير تماماً لما يرتكبه الرجال ، غير أنها ويتوجيه من الزوج أو الإبن أو الأخ قد تتورط فى سلوك ما تحسبه سوياً بفضل تأثير هؤلاء الأقارب عليها ، ثم لا تلبث أن تجد نفسها متهمة بجناية معينة كما هو الحال في جريمة جلب المخدرات إلى داخل البلاد . ويتعين دورها كمشارك في الفعل . فقد تخفى عن قصد أو جهل المادة المخدرة وهى لا تعرف مصدرها وطبيعتها . ولذلك أكدت مراراً على أن النادر من النساء هن اللاتى يقمن بدور الفاعل الأصلى ، كما تبدو جرائمهن أو بالأحرى الإنهامات الموجهة إليهن

غير محددة المعالم ويتم تصنيفها فى حالات كثيرة ضمن فئة " الجرائم الأخرى " (*)

سادساً : سيادة السلطة الأبوية وتباين الجرائم :

يحظى التسلسل القرابى الأبوى PARTILINEAL DESCENT بمكانة هامة في المجتمع السعودى ، ولذلك فإن تتبع خطوط شبكات القرابة العاصبة من جانب سائر الجماعات مسألة شائعة ومتكررة فى كل المجتمعات المحلية وبين مختلف السكان وخاصة البدو . ويرجع ذلك إلي قوة النظام القبلى فيما قبل إنشاء الدولة السعودية الحديثة ، ذلك النظام الذى تعرض لتحولات جذرية بدأت عام ١٩٣٢م / ١٣٥٢ هـ وبلغت حد الذروة فى عام ١٩٨٠ م / ١٤٠٠ هـ ، حيث تحول معظم السكان عن نموذج الحياة البدوية إلى الإستقرار فى المدن والقرى ، وما زال التحول مستمراً ، ومع ذلك فإن التقاليد البدوية تؤثر بعمق على طبيعة الحياة الإجتماعية خاصة فيما يتصل بالسلطة الأسرية وعمادها الأب ، بعد أن كان " شيخ القبيلة " ومن يعاونه من " العرفاء " مصدر السلطة والتوجيه عبر البطون والبدنات والفخوذ واللحام .

وقد انتقلت معظم سلطات شيخ القبيلة إلى " كبير العائلة " PATER FAMILIAS ، والعائلة جزء من النسق القرابى لا السياسى ، ولهذا فإن الوظائف السياسية والأمنية أصبحت من اختصاص الدولة . وبقى لعميد العائلة سلطات اجتماعية واسعة ، وتجلى ذلك بشدة فى مجتمع القصيم حيث الأهمية الكبرى لدور الجد أو أكبر الذكور سناً ، مع تقدير أقل نسبياً لدور الأب والإبن الأكبر ، وبقيت النساء على اختلاف أعمارهن في مراتب أدنى بكثير من الرجال .

استمر ذلك حتى بداية الستينات من هذا القرن حيث شهدت منطقة القصيم تحولات إجتماعية كبيرة ، إنعكست بشدة على الجيل الحالى من الذكور بخاصة ، فحدث تباين في القيم المتصلة بسلطة كبير العائلة والأب أيضاً ، ولم يعد الإبن يقبل التوبيخات التى تفرض عليه من جانب مجتمع الكبار بعامة ، لا سيما عندما يحمل الأب أو الأخ الأكبر من هم أصغر منه سناً على تصرفات معينة جديرة بالإمتياز حسب نسق القيم المقررة ، وهى فى القصيم من طراز محافظ جداً ، فتأتى الإستجابة على

(*) الملحق جداول ١ ، ٢ ، ٣ .

مثل عنيزه وبريده والرس لا يزيد عمرها الحضرى الحديث عن عشر سنوات مضت قبل عام ١٩٨٢م . وكانت قبل ذلك بلدانا ومناطق كبيرة للنشاط والإستقرار السكانى - وخلال المدة المشار إليها سلفاً نزحت جماعات بدوية عديدة واستقرت بالمدن المذكورة وغيرها ، وأدى ذلك إلى تفريغ الهجر والمناطق الرعوية من معظم سكانها الذين إتجهوا إلى الحضر ، وعملوا فى التجارة والبناء والوظائف الحكومية . وتضخم قطاع المدن بسبب الزيادة الطفرى فى السكن والسكان ، مع تحولات كبرى فى هيكل النشاط الإقتصادى والعمالة . (١٧)

ولم يصادف النازحون إلى المدن مشكلات تتصل بالسكن أو المرافق الحضرية أو فرص العمل أو غيرها . وإنما بسبب التحولات فى البناء الإجتماعى والثقافة . وتنطوى المقارنة بين نموذجى الحياة البدوية والحياة الحضرية على مفارقات كثيرة لا سبيل إلى إحصائها . (١٨) وقد أفرزت هذه المفارقات مشكلات تتعلق بالتكيف بين أفراد وجماعات تنتمى إلى سياق ثقافى ثلاثى التكوين (بدوى وقروى وحضرى) . ومن أهم هذه المشكلات التعارض الثقافى بين الأجيال فى القيم والمعايير ونماذج السلوك بالنسبة لجنس الذكور بخاصة . حيث يعد هذا العامل مسئولا إلى حد كبير عن الزيادة الطفرية لجرائم الأحداث من عام ١٩٧٤م وإستمرارها حتى عام ١٩٨٩م / ١٤٠٩ هـ على النحو الذى أشرت إليه سلفا . وأضيف بأن النموذج القاسى والمتمرد لشخصية البدأة انعكس بشدة على بعض الجرائم المزدوجة . كتلك التى تشتمل على اللواط المقترن بقتل الضحية . (١٩)

وعلى الرغم من قلة إنتشار جرائم القتل بسبب قوة نموذج الضبط الإجتماعى الرسمى ممثلا فى سلطة الدولة وهيئاتها الشرطية ، فإن هذه الجرائم تتكرر خاصة فى المناطق الرعوية من وسط البلاد وشمالها ، ويمثل رعاة الأغنام وهم أميون غالبا نسبة عالية من مرتكبى هذه الأفعال . وسوف يستمر وجود ذلك النموذج الحاد وجفاف الطبع لشخصية بعض النازحين من البادية لفترة زمنية طويلة نسبيا . لأن التحول العميق فى مظاهر الحياة المادية ووسائل الرفاهية لم يقترن بتغيرات مناظرة فى القيم والمعايير التى بقيت فى نفس شخصية النازح رمزا للقوة والتمرد . (٢٠)

وبطبيعة الحال تأثرت الإناث بالنموذج الحضرى كثيرا ، غير أن الآثار السلبية بالنسبة لهم تمركزت فى المشكلات النفسية والعقلية للطفرة الحضرية ، والتحول المادى الكبير فى أمد زمنى قصير . ولذلك زادت الإضطرابات السلوكية الشخصية وتضاعفت الأمراض الذهانية والعصابية بشكل مثير بما تحمله من نتائج أخرى قد تكون الجرائم واحدة منها . ويشارك الذكور الإناث فى هذا الصدد ، ولكن بكم أكبر ، كذلك يعتبر البغاء واحدا من جرائم النساء فى المدن . ولكن هذه الجريمة غير معلومة فى معظم الحالات ، تدخل فى دائرة الجرائم المجهولة . أما جرائم الرجال التي إنتشرت فى المناطق الحضرية فهى الإختلاس والتزييف والتزوير والإعتداء على الأشخاص بسبب المنازعات المالية والتجارية كما تعتبر جرائم القتل الخطأ وتهريب المخدرات وتعاطى المسكرات جرائم حضرية . وتعود أسبابها إلى شيوع إمتلاك السيارات وعدم وجود ضوابط لإستخدامها من جانب صغار السن والمراهقين غالبا ، وإلى سوء إستغلال أوقات الفراغ لدى الشباب فى العواصم الكبرى . (٢١) أما جرائم السرقة وهى مرتفعة نسبيا فمعظمها يقع بسبب كثرة المعروضات وشدة جاذبيتها فى بعض المدن ، غير أنها لا تمثل خطورة ذات بال فى منطقة القصيم بخاصة لعدة أسباب من بينها عدم وجود وسائل فنية إجرامية يستعين بها المجرمون ، حيث تترك المعروضات من السلع والأشياء خارج المحلات حتى حال غياب أصحابها ، وتصبح عرضة للسرقة بسهولة . ولأن مقترفيها من الأجانب أو صغار السن غالبا . وبسبب قلة إنتشارها ثالثا . أما المسروقات التى تقع ضد الأشخاص فى حالات الغفلة أو شرود الذهن أو أثناء الإزدحام فيما يعرف بالنشل فلا أثر لوجودها فى المجتمع محل الدراسة .

وفى النهاية أستطيع القول بأن جرائم الرجال تأثرت - بنموذج الحياة الحضرية فى القصيم خلال عمرها الحضرى القصير وبسبب الطفرة الإقتصادية والإجتماعية ، والتحولات التكنولوجية التى أحدثت ما يشبه الصدمة . لذلك كان التغير فى نماذج السلوك الإجرامى وأنواعه ، ولم يكن فى نمو الميول الإجرامية ، حيث لا توجد الجرائم الخطرة التى تسمى بالجنايات إلا فى نطاق ضيق جدا ، ولا تتكرر إلا كل بضع سنوات ، ومعظم الأفعال من نوع الجنح والمخالفات .

خلاصة وتقدير لنتائج البحث

يتناول هذا البحث بالوصف والتحليل والتفسير ظاهرة التباين بين جرائم الذكور والإناث فى ضوء عدد من المتغيرات والعوامل ، ويصبح مجال التركيز هنا هو نوع الفاعل ، سواء كان فردا أو جماعة . والمجتمع محل الدراسة هو مجتمع القصيم أحد أقاليم العربية السعودية . وقد إستعان الباحث **بأساليب منهجية تتسق وظروف المجتمع وتناسب طبيعة البحث والهدف منه** . فجمع بين " الأسلوب الإحصائى " و " تقارير الخبرة " و " والأخباريين " بالإضافة " لملاحظاته الميدانية " و " المقابلات المتعمقة " .

وقد واجه الباحث **صعوبات كبيرة تتصل بطبيعة** المجتمع ومصادر المعلومات . ولكنه إستطاع التغلب على الجانب الهام منها وبقى البعض الآخر مؤشرا لقصور جزئى فى مصادر جمع المادة الإحصائية . يقابله على الجانب الآخر وفرة نسبية فى المعلومات الكيفية ، التى إشتملت على مادة غزيرة . لم يستطع الباحث إثباتها جميعا فى ثنايا البحث إلا بقدر ما يسمح به نطاقه المحدود .

أما **معالجة الموضوع** فقد جاءت على نحو يتفق مع التساؤلات الرئيسة والفروض النوعية التى وضعها فى البداية ، وبات ذلك واضحا خلال البنود والموضوعات المطروحة فى المبحثين الثانى والثالث . وتمكن الباحث من الإجابة على التساؤل الأول وهو تفسير التباين فى معدلات الجريمة كما وكيفا بين الذكور والإناث على مستوى العربية السعودية ككل وفي إقليم القصيم بخاصة ، حيث المفارقات الحادة بين الجنسين أحداثا كانوا أم كبارا . وفيما يتعلق بتباين معدلات الجريمة من نمط سلوكى لآخر وهو موضوع التساؤل الثانى . . . فإن قلة جرائم الإناث وإعتمادها على مشاركة الرجل ، ولكونهن فاعلات غير أصليات بالإضافة إلى المفارقات فى جوانب أخرى ، كل ذلك يدل على أن الإختلاف فى كيف الجرائم بين الجنسين وإنحسارها لدى الإناث فى نماذج قليلة الخطورة وضعيفة الأثر مسألة مقررة .

يبقى التساؤل الثالث وهو كيف يمكن تفسير التباين بين الجنسين من المنظور الثقافى مناط الإهتمام وموضع التأمل . فقد أحصى الباحث مادة علمية ترتكز بالدرجة الأولى إلى تصور المجتمع المحلى لظواهر الجريمة والإنحراف وتأويل الأفراد من مختلف

الشرائح الإجتماعية للمشكلات التى يواجهها الجنسين ، ثم تقدير الباحث لأراء الناس وإتجاهاتهم مع الأخذ بعين الإعتبار عنصرى الموضوعية والحياد عند فرض القضايا وتحليلها وتفسيرها مشفوعة بما توفر من كم علمي .

من جانب آخر يتحدد موقف الباحث من الفروض النوعية وذلك على النحو التالى :

الفرض الأول :

يزداد حجم الجرائم وتشتد خطورتها بين الذكور عنها بين الإناث فى العربية السعودية بعامة وإقليم القصيم بخاصة . وقد ثبتت صحة هذا الفرض . وأضيف بأن هناك إضطرادا أكبر فى جرائم الأحداث من ا لذكور خلال السنوات الأخيرة . ويترتب على تلك الحقيقة وجوب الإهتمام بجرائم الأحداث الذكور ، لاسيما تلك الأنماط السلوكية الأكثر إنتشارا من غيرها ، والتى توجد بين الذكور دون الإناث مثل السرقة والشغب وممارسات الجنسية المثلية " اللواط " . من جانب آخر فإنه لا توجد مؤشرات إحصائية أو غير إحصائية تدل على إنحراف الأناث فى سن الحداثة فى منطقة القصيم . ومع وجود نسبة للجرائم المجهولة بين الإناث لا تزيد حسب تقدير الخبراء عن ٥٪ من مجموع جرائم الأحداث من الإناث ، فإن إنحراف البنت مسألة خطيرة فى عرف المجتمع المحلى بكل شرائحه . ولذلك يظل سلوك البنت محل ملاحظة دقيقة ، فضلا عن الفصل بين الصغار من الجنسين فى مرحلة المراهقة المبكرة على الأقل . أما جرائم النساء فهى لا تتجاوز ٥ر١٪ من جرائم الرجال ، ولا تتسم بالخطورة غالبا .

الفرض الثانى :

وينص فى صيغته الأولى على التفاوت العميق فى توزيع الجرائم بين الجنسين فى العربية السعودية بالمقارنة لبعض الدول الأخرى . وقد عقد الباحث عددا من المناظرات بين معدلات ونسب إنتشار الجرائم بين الجنسين فى معظم الدول الأوربية ، وبعض الدول العربية وبين العربية السعودية ، معتمدا على إحصاءات منظمة الشرطة الجنائية الدولية ، وإحصاءات وزارة الداخلية بالسعودية . واتضح من هذه المقارنات أن هناك مفارقات كبيرة بين السعودية . والدول الأخرى بما فى ذلك الدول

الخليجية ، فيما يخص التفاوت بين جرائم الذكور والإناث ، فضلا عن التباين الكبير بالنسبة لتوزيع الجرائم داخل جنس الذكور .

الفرض الثالث :

وينص فى صيغته الأولية على وجود جرائم تتفوق فيها نسبة الإناث على الذكور . والإجابة عليه بالنفى حيث ثبت العكس ، حتى بالنسبة للجرائم الجنسية ، وفي المنطقة محل البحث بالدرجة الأولى . (*)

الفرض الرابع :

ويتعلق بأهمية التفسير الثقافى لظاهرة التباين فى توزيع الجرائم بين الجنسين . وقد كشف الباحث عن طبيعة الخصوصية الثقافية للمجتمع محل الدراسة . ودور العوامل والمتغيرات السوسيوثقافية التى اقترنت سببا ونتيجة بالمتغير الأساسى وهو النوع . حيث ينطوى التقسيم الحاد بين الجنسين فى الأسرة والمدرسة والحى والمدينة بما يشتمل عليه من معايير وقيم وموجهات سلوكية على شروط وقواعد رسمية وغير رسمية ذات عمق إجتماعى ثقافى بالغ الشدة ، ينعكس على مشكلات المجتمع ، وهو الأمر الذى عالجته من خلال القضايا المطروحة فى المبحث الثالث .

(*) جدول رقم (٥) .

المراجـــــع

١ - **Pollak Otto** , Criminality of Women, University of Pennsylvania Press, Philadiphia, 1952.

٢ - حسن الساعاتي سامية ، جرائم النساء ، المركز العربي للدراسات والتدريب بالرياض ٦ . ١٤هـ ص ص ١٤ - ١٧ .

٣ - الرويثي محمد أحمد ، سكان المملكة العربية السعودية ، دار اللواء للنشر والتوزيع ، الرياض ، ١٤٠٠ هـ/١٩٧٩م ص ٨٣ . ومصلحة الإحصاءات العامة - التعداد العام للسكان ١٣٩٤ هـ .

4 - **Becker H.** and Strauss A., " Careers, Personality, and Adult Socialization ", A. J. Soci, (1954), 62, Nov., PP 53 - 263 .

5 - **South S. J.** and Messner S. F., " Sex Ratio and Women Across national Analysis ", The Sociological - Qauarterly, 28, 2, June, (1987), pp. 171 - 188 .

6 - **Anderson J.** " Continuity in Crime : Sex and Age Differences " , Journal of Quantitative Crimionlogy, 6,1, Mar. (1990), pp. 85 - 100.

7 - **Doerkson I,** " Women and Crime, Recent Development in research and theory ", Resources for Feminist Research, (1985 - 1986) 14, 1, Dec., Jan, pp. 34 - 45.

8 - **Worral Anne,** Offending Women, Routledge and kegan Paul, London, 1990, pp. 162 - 168.

9 - **Ahuja R.,** " Women and Crime : " A New Theoretical prescriptive ", International Journal of Critical Sociology, (1980 - 1982) 5, pp. 1 - 13.

10 - **Edwards A. R.** " Sex Gender, Sexism and Criminal Justice; some theoretical consideration ', Interantional Journal of Sociology of Law, (1989) 17,2, May, pp. 165 - 184 .

11 - **Vetter H. and Silverman,** Criminology and Crime, Harper and Raw Publishers, New York, 1986, PP. 407 - 424.

12 - **Brake M.,** The Sociology of Culture and Youth Subculture, Routledge and Kegan Paul, London, 1980, pp. 137 - 154.

13 - **Provine B. A.,** " Gender, Crime and Criminal Justice : Edwards, Women on Trial ", American Bar Foundation Research Journal, 3, Summer (1986) pp. 571 - 583.

14 - **Hamphry J. A. And Palmer S.,** " Race, Sex and Criminal Homicide Offenders, Victim Relationship ", Journal of Black Studies, (1978) 16,1 Sept., pp. 45 - 57 .

15 - **Grasmick H. G, Finley N. J. an Glaser D. L.,** " Labor Force Participation Sex Role Attitudes and Female Crime", Social Science Quarterly, (1984) 65,3, Sept., pp. 703 - 718 .

16 - **Pasons T.,** Bales R., Family , Socilaiztion and Interaction Process, Routledge and Kegan Paul, London, 1956, pp. 40 - 42 .

١٧ - نوركونسلت وبارسونز برزيل ، المسح الاجتماعي الاقتصادي للقصيم ٣ . ١٤هـ .

١٨ - شتا سيد ، البنيان عبد الله صالح ، الاتجاهات الاجتماعية المتغيرة - دراسة أمبيريقية لقياس ظاهرة تغير الاتجاه نحو المظاهر التقليدية والمستحدثة لإسلوب الحياة في المجتمع المحلي الحضري بجنوب المملكة العربية السعودية ، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م ص ص ٩٤ - ١١٨ ، ٤٣٣ - ٤٥٣ .

19 - **Sweet L.,** " Camel Pastrolism in north Arabia and Minimal Camping Unit ' , In Environment and Culture Behavior, Ecological Studies in culture Anthropology , Austin, London , 1979, pp. 159 - 178.

٢٠ - الغامدي سعيد الفالح : البناء القبلي والحضري في المملكة العربية السعودية ، دار الشروق - جده ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ص ١٠٩ - ١٣٠ . وأيضا

أبو زيد أحمد " العقوبة في القانون البدائي : مثال من أفريقيا " ، المجلة الجنائية القومية العدد الثالث ، المجلد العاشر نوفمبر ١٩٦٧ ص ٤٠٩ - ٤٤٠ .

21 - **Riger S., Gordon M. and Lebailly R.,** " Coping With urban Crime : Women ' s use of precautionary behaviors ", American Jouranl of Community Psychology (1982) . 10, 4, Aug., pp. 369 - 386 .

جـــدول رقـــم (١)

توزيع الجرائم حسب معياري الجنسية والنوع خلال عشـــر ســـنوات

السنة	رجـــال						نســـــاء					
	سعوديون		غيـر سعوديين		الجمـــلة		سعوديات		غير سعوديات		الجملة		المجموع الكلي
	العدد	%	العـــدد	%	العـــدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	%
١٣٩٢ هـ	٣٤٤٧	٤ر٧٠	٢٢٤١	٣ر٠٥	٥٦٨٨	٧ر٧٥	١٦٨	٤ر٨٣	٢١٣	٦ر٢٣	٣٨١	١١ر٠٦	٧ر٨٠
١٣٩٣ هـ	٣٦٥١	٤ر٩٨	٢٣١٧	٣ر١٦	٥٩٦٨	٨ر١٤	١٨٤	٥ر٢٩	٢٦٩	٧ر٨٤	٤٥٣	١٣ر١٣	٨ر٣٦
١٣٩٤ هـ	٣٠٣٤	٤ر١٤	٢٠٨١	٢ر٨٤	٥١١٥	٦ر٩٨	١٦٩	٤ر٤٦	٢٤٧	٧ر٢١	٤١٦	١١ر٦٢	٧ر٢٠
١٣٩٥ هـ	٢٧٩٧	٣ر٨١	١٨٢٣	٢ر٤٨	٤٦٢٠	٦ر٢٩	١١٢	٢ر٢٢	١٦٥	٤ر٧٥	٢٧٧	٧ر٩٨	٦ر٢٧
١٣٩٦ هـ	٣٣٢٣	٤ر٦٠	٢٠١٤	٢ر٧٤	٥٣٨٧	٧ر٣٤	١٢٦	٣ر٦٢	١١١	٣ر٢٣	٢٣٧	٦ر٨٥	٧ر٣٢
١٣٩٧ هـ	٤٥٥٦	٦ر٢٠	٣٢٧٨	٤ر٤٧	٧٨٣٤	١٠ر٦٧	١٤٨	٣ر٩٢	١٢٧	٣ر٩٧	٢٧٥	٧ر٩٤	١٠ر٥٥
١٣٩٨ هـ	٤٩٨٤	٦ر٨٠	٣٩٥٥	٥ر٤٠	٨٩٣٥	١٢ر٢٠	١٤٣	٤ر١٣	١٦٢	٤ر٦٦	٣٠٥	٨ر٧٩	١٢ر١٣
١٣٩٩ هـ	٥٩٠٣	٨ر٠٥	٣٨٨٣	٥ر٢٩	٩٧٨٦	١٣ر٣٤	١٥٦	٤ر٤٩	١٨١	٥ر٢١	٣٣٧	٩ر٧٠	١٣ر١٧
١٤٠٠ هـ	٥٩٩٨	٨ر١٧	٣٨٨٩	٥ر٣٠	٩٨٨٧	١٣ر٤٧	١٦٨	٤ر٨٣	٢٠٥	٥ر٩٠	٣٧٣	١٠ر٧٣	١٣ر٣٥
١٤٠١ هـ	٦٠٩٥	٨ر٣٠	٤٠٥٢	٥ر٥٢	١٠١٤٧	١٣ر٨٢	١٧٩	٥ر١٥	٢٤٣	ـ ر٧	٤٢٢	١٢ر١٥	١٣ر٧٥
الجمـــلة	٤٤٨٣٨	٥٩ر٧٥	٢٩٥٣٣	٤٠ر٢٥	٧٣٣٧٩	١٠٠	١٥٤٣	ـ ر٤٤	١٩٣٣	ـ ر٥٦	٣٤٧٦	١٠٠	١٠٠

" أعد الباحث هذا الجدول إستنادا بالكتاب السنوي لإحصائيات السجون السعودية في السنوات من ١٣٩٢ حتى ١٣٩٩ ، ثم إعتمادا على بيانات إحصائية مختلفة إعتبارا من ١٤٠٠ - ١٤٠١ هـ حيث لا تتوفر إحصائيات منظمة ، وانظر في هذا الصدد الكتاب السنوي - الإدارة العامة للسجون وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية عن أعوام ١٣٩٦/٩٢هـ جدول رقم ١٣٩٨ هـ كما إعتمدت على المسح الشامل للنزلاء ص ١٢٥ وما بعدها "

جدول رقم (٢)

عدد السجناء بالمملكة عام ١٣٩٧/٩٦هـ / ١٩٧٧م

انواع الجرائم	رجال سعوديين									رجال اجانب										سجينات سعوديات								سجينات اجنبيات								مجموع السجناء الكلي
مسلسل السجون	سرقات	قتل	حوادث سيارات	مخدرات	مسكرات	اخلاقيات	جوازات	جرائم اخرى	المجموع	سرقات	قتل	حوادث سيارات	مخدرات	مسكرات	اخلاقيات	جوازات	جرائم اخرى	مجموع	مجموع الرجال	سرقات	قتل	مخدرات	مسكرات	اخلاقيات	جوازات	جرائم اخرى	المجموع	سرقات	قتل	مخدرات	مسكرات	اخلاقيات	جوازات	جرائم اخرى	المجموع	
١ ـ سجون عسير	١٥	١٢	٢٦	٨	٦	٩	٢	٩٤	١٧٢	٨	٣	٧	٨	١٧		١٤	٢٠	٧٧	٢٤٩	—	١	—	—	٤	—		٥	١	—	—	—	—	—	٢	٣	٢٥٧
٢ ـ سجون جيزان	١٨	١٦	٢٢	١١٦	٢٥	٢٠	—	٦٥	٢٨٣	٢٢	٧	١٢	٨٧	١٣	١٠	٢	٧٩	٢٣٣	٥١٦	—	—	—	—	١٢	—	٦	١٨	٣	٢	—	—	١	—	٢٢	٢٨	٥٧١
٣ ـ سجون نجران	٢	١٢	٣	٣	٨	١	—	٢٨	٥٧	٣	٢	١	٩	٧	٢	٢	٣١	٤٧	١٠٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	٢	١٠٦
٤ ـ سجون الباحه	٢	١٢	٦	١	٣	٤	—	٣٨	٦٥	٣	—	٤	—	—	—	—	١	٧	٧٢	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	—	٢	٧٤
٥ ـ سجون الطائف	٣٠	٢٤	١٨	٢٩	٥١	٣٩	—	١٦٧	٣٣٨	١٧	—	٩	١٦	٢١	٢٣	٩	٦٥	١٦٠	٤٩٨	—	—	—	—	٢	—	١	١	—	—	—	—	١	—	—	٦	٥٠٤
٦ ـ سجون بيشه	١٠	٩	٨	—	٣	٣	—	٣٦	٦٨	٥	١	—	١		١	٢	٧	١٧	٨٥	—	١	—	—	—	—	١٠	١١	—	—	—	—	—	—	—	١١	٩٦
٧ ـ سجون مكة	١٢	٧	٢٥	٢٢	٤٦	٤٩	—	٤٥	٢١٧	٢٩	١٢	١٦	٩	٧	٢٧	١١	٢١	١٣٢	٣٤٩	—	٢	—	—	٧	—	—	٩	—	—	—	—	٤	—	—	١٢	٣٧٠
٨ ـ سجون المدينة	١٣	١١	١١	٥٢	١٧	٢٨	—	٢٢	١٦٥	٢٤	٣	٤	١٠	٤	٧	—	١٢	٦٥	٢٣٠	٢	٤	١٠	٤	٤	—	٤	١٠	—	—	٣	—	—	—	—	٢	٢٤٢
٩ ـ سجون جده	٦٥	٢٤	٤٥	٦٢	١٤٥	٦٢	٢	٦٥	٤٧٠	١٢٠	٢٥	٣٦	١٠٣	١٣٣	٤٣	٣١	٨١	٥٥٩	٣٣٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٩	٤	٣٦	٨	٢	٥١	١١٠٠
١٠ ـ سجون الشرقية	٥٤	١٧	٦٥	٣٦	١٣٦	٥٦	—	٨١	٤٤٥	٣٧	٣	٣٥	١٣	٥٣	١٥	٧٤	٤٣	٢٧١	٧١٦	—	—	—	—	٢١	—	—	٢٤	—	—	—	٤	٢	—	١	٤٥	٧٨٥
١١ ـ سجون تبوك	١٤	٧	١١	٥٥	٢٣	٨	٢	٤٩	١٦٩	٧	٣	١٣	٦	٣	٣	٣	١٤	٥٠	٢١٩	—	—	—	—	٣	—	٤	٧	—	—	—	—	—	—	—	٦	٢٣٥
١٢ ـ سجون الجوف	٤	٧	١٥	١	٢٥	٧	—	١١	٧٠	٣	—	—	—	٢	١	—	١٤	٢٠	٩٠	—	٢	—	—	١	—	—	٣	—	—	—	—	—	—	—	—	٩٣
١٣ ـ سجون عرعر	١	٢	٧	٤	٢	١	—	٩	٣٦	—	—	—	١	٥	٣	١	٣	١٢	٣٨	—	—	—	—	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	٣٩
١٤ ـ سجون الرياض	٧٦	٢٢	٣٦	٨٣	٢١٨	٣٦	—	١٨٣	٦٥٤	٣٨	١٧	١٦	٣٠	٨٨	٣١	—	١٠٥	٣٢٥	٩٧٩	١	٤	٤	٣	٢	—	١٨	٣١	—	—	—	—	١٠	٦	٤	٣٦	١٠٤٦
١٥ ـ سجون القصيم	١٤	٢	٨	١٨	٢٢	٢٤	—	٣٠	١٣٠	٦	—	—	٢	٣	—	١	١٥	٢٣	١٥٣	—	—	—	—	—	—	٦	٦	—	—	—	—	—	—	—	٣	١٥٩
١٦ ـ سجون حائل	٣	٦	٥	—	٦	—	—	٢٤	٤٤	—	١	٢	١	—	١	—	١	٦	٥٠	—	—	—	—	١	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	١	٥١
المجموع	٢٢٢	١٩٠	٣١٢	٥٠١	٧٣٦	٢٣٧	٦	٩٥٨	٣٣٧٣	٣٢١	٧٦	١٥٥	٢٦٥	٣٤٣	١٦٥	١٥٠	٥٠٢	٢٤٨٥	٥٨٥٨	٢	١١	٤	٢	٦١	—	٤١	١٢٣	٣	٢	١١	٣	٤٣	٩	٤١	٢٢٤	٦٢١٥

جدول رقـــم (٣)

توزيع الجرائم بمنطقة القصيم حسب الجنسية والنوع ١٣٩٦ هـ

نوع الجريمه وجنسيته	الـذكـور						الإنـاث					
	سعوديون		غير سعوديين		الجمله		سعوديات		غير سعوديات		الجمله	
نوع الجريمه	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
سرقات	١٤	٨٫٩٢	٦	٣٫٨٢	٢٠	١٢٫٧٤	—	—	—	—	—	—
قتل	٢	١٫٢٧	—	—	٢	١٫٢٧	—	—	—	—	—	—
حوادث سيارات	٨	٥٫٠٩	—	—	٨	٥٫٠٩	—	—	—	—	—	—
مخدرات	١٨	١١٫٤٦	٢	١٫٢٧	٢٠	١٢٫٨٣	—	—	—	—	—	—
سكرات	٢٣	١٤٫٦٧	٣	١٫٩١	٢٦	١٦٫٣٨	—	—	—	—	—	—
أخلاقيات	٣٥	٢٢٫٣٠	—	—	٣٥	٢٢٫٣٠	—	—	—	—	—	—
جوازات	—	—	١	٠٫٦٤	١	٠٫٦٤	—	—	—	—	—	—
أخرى	٣٠	١٩٫٢٠	١٥	٩٫٥٥	٤٥	٢٨٫٧٥	٢	٤٠	٣	٦٠	٥	١٠٠
الجمله	١٣٠	٨٢٫٨١	٢٧	١٧٫١٩	١٥٧	١٠٠	٢	٤٠	٣	٦٠	٥	١٠٠

" الجدول من إعداد الباحث إستنادا إلى مصادر وزارة الداخلية ـ الكتاب السنوي ـ مصلحة الأمن العام ص ١٤٥ . ونسبة جرائم الإناث إلى الذكور هي ٤ ـ ٩٦ ٪ " .

جدول رقم (٤)

توزيع الجرائم حسب نوع المهنة بالقميم

المهنة	العدد	%
عامل	٤١	٢٥ر٣٠
موظف	١٦	٩ر٩٨
طالب	١٩	١١ر٧٣
مزراع	١٥	٩ر٢٥
تاجر	٥	٣
حرفي	١٣	٨ر٠٤
سائق	٢١	١٢ر٩٦
متسبب	١٠	٦ر١٧
مقاول	٢	١ر٢٣
فابط	—	—
جندي	٣	١ر٨٥
حلاق	—	—
راعي	٤	٢ر٤٧
خادم	—	
عاطل	٣	١ر٨٥
أخرى	١٠	٦ر١٧
الجملة	١٦٢	١٠٠

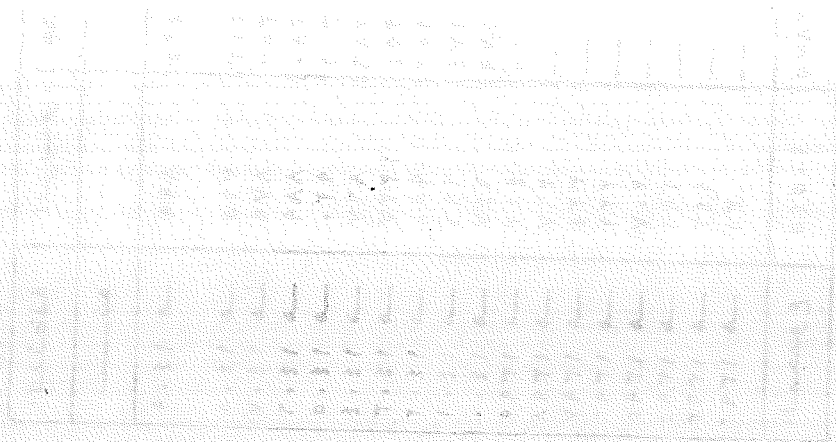

جدول رقم (٦)

بيان أعداد الذين أودعوا بدور الملاحظه من ١٣٩٢ ـ ١٤٠٩ هـ

المنطقة / السنه	الرياض	جده	الدمام	القصيم	أبها	تبوك	المجموع
١٤٠٩ هـ	٨٩٩	٤٢٤	٣٠٥	٤٠٦	٣٦٠	١٣٦	٢٥٣٠
١٤٠٨ هـ	٧١٥	٣٣٣	٣٥٥	٦٩٥	٣٠٥	١١١	٢٥١٤
١٤٠٧ هـ	٨٧٩	٣٥٧	٤٦٨	٤٨٤	٢٩٥	٧٤	٢٥٥٧
١٤٠٦ هـ	٨٨٩	٢٨٠	٥٥٤	٤٥٢	١٨٧	٥٨	٢٤٢٠
١٤٠٥ هـ	٩٢٠	٣١١	٥٥٨	٥٠٩	—	—	٢٢٩٨
١٤٠٤ هـ	٨٦٧	٢٨٦	٤٨٨	٦٥٣	—	—	٢٢٩٤
١٤٠٣ هـ	١٢٢٧	٢٥٤	٤٣٤	٦٠٢	—	—	٢٥١٧
١٤٠٢ هـ	٩٨٠	١٩٢	٢٩٣	٣٧٠	—	—	١٨٣٥
١٤٠١ هـ	٦٩٦	١٧٤	٢٧٠	٣١٩	—	—	١٤٥٩
١٤٠٠ هـ	٦٤٧	١٧٩	٢٣١	٢٠٢	—	—	١٢٥٩
١٣٩٩ هـ	٤٤٢	٨٥	١٨٢	—	—	—	٧٠٩
١٣٩٨ هـ	٢٦٧	—	١٨	—	—	—	٢٨٥
١٣٩٧ هـ	٣٢٤	—	—	—	—	—	٣٢٤
١٣٩٦ هـ	٢٢١	—	—	—	—	—	٢٢١
١٣٩٥ هـ	٢٠٧	—	—	—	—	—	٢٠٧
١٣٩٤ هـ	١٩١	—	—	—	—	—	١٩١
١٣٩٣ هـ	١٤٣	—	—	—	—	—	١٤٣
١٣٩٢ هـ	٣١	—	—	—	—	—	٣١
المجموع	١٠٥٤٥	٢٨٧٥	٤١٥٦	٤٦٩٢	١١٤٧	٣٧٩	٢٣٧٩٤

جدول رقم (٧)

توزيع حالات جناح الأحداث بالمملكة عام ١٤٠٩ هـ
حسب نوع الفعل الجانح

نوع الفعل	سعوديون	%	غير سعوديين	%	الجملة	%
سرقه	٧٧٠	٣٠ر٤	١٦٩	٧ر٦	٩٣٩	٣٧ر١
سكر	٥٩	٢ر٣٤	٩	٠ر٣٦	٦٨	٢ر٧
فعل فاحش "إيجابي"	٢٣٥	٩ر٢٥	٢٩	١ر١٥	٢٦٤	١٠ر٤
فعل فاحش "سلبي"	٧٨	٣ر١	١٠	٠ر٤	٨٨	٣ر٥
الشغب والإعتداء على الأشخاص	٢٥٤	١٠ر٠٦	٣٩	١ر٥٤	٢٩٣	١١ر٦
الإشتباه	٥٩	٢ر٣	—	—	٥٩	٢ر٣
حيازة أفلام منافية للآداب	١٠	٠ر٤	—	—	١٠	٠ر٤
تشرد	٦	٠ر٢٨	٣	٠ر١٢	٩	٠ر٤
معاكسات هاتفيه	١٢	٠ر٥	—	—	١٢	٠ر٥
معاكسة	٩	٣٢ر	٢	٠ر٠٨	١١	٠ر٤
شتيمات	٣	١٦ر	١	٠ر٠٤	٤	٠ر٢
شتل عمد	١٠	٠ر٤	—	—	١٠	٠ر٤
شتل خطأ	٢٢	٩ر	٥	٠ر٢	٢٧	١ر١
مخدرات إنتحال صفة رجال الأمن	٤	٢ر	—	—	٤	٠ر٢
مخالفات مروريه	٣٧٨	٩٤ر١٤	٣٢	١ر٢٦	٤١٠	١٦ر٢
تستر على هارب	٣	١ر٠	—	—	٣	١ر٠
تخريب	٢١	٨ر٠	—	—	٢١	٠ر٨
زنا	٢٤	٩ر٠	—	٥	٢٩	١ر١
دخول منزل بغرض شيء	٩	٣٤ر٠	٤	١٦ر	١٣	٠ر٥
إستخدام سوائد	٥٨	٢٦ر٢	٦٠	٢٤	٦٤	٢ر٥
طيارة	١٣٢	٢٣ر٥	٦٠	٣٧ر٢	١٩٢	٧ر٦
أخرى						
المجموع	٢١٥٦	٢ر٨٥	٣٧٤	٨ر١٤	٢٥٣٠	١٠٠

جدول (٨) الأفضل الخاصة بكل حادث فرعاً حول المدخلة بالمملكة ١٤٠٩هـ

جدول (٩)

توزيع الأحداث حسب السن عند الإيداع بدور الملاحظة بالمملكة عام ١٤٠٩ هـ

المنطقة / السن	الرياض	جده	الدمام	القصيم	أبها	تبوك	المجموع	النسبه
١٧-١٨ سنه	٣٩٥	١٢٦	٣٢	١٢٦	٣٨	٤١	٧٥٨	٣٠ %
١٦-١٧ سنه	٢٢٤	١٣١	٧٢	١٠٦	١٢٧	٣٧	٦٩٧	٢٧ر٦ %
١٥-١٦ سنه	١٢٩	٧٨	٨٨	٨٧	٩٧	٣٠	٥٠٩	٢٠ر١ %
١٤-١٥ سنه	٧٧	٤١	٦٩	٣٠	٥٧	١٥	٢٨٩	١١ر٤ %
١٣-١٤ سنه	٤٣	٢٢	٢٣	٢١	٢٥	١١	١٤٥	٥ر٧ %
١٢-١٣ سنه	١٣	٩	١٥	١٠	١٠	٢	٥٩	٢ر٣ %
١١-١٢ سنه	٨	٧	٣	٨	٥	—	٣١	١ر٢ %
١٠-١١ سنه	٦	٨	٣	٤	١	—	٢٢	٠ر٩ %
أقل من ١٠ سنوات	٤	٢	—	١٤	—	—	٢٠	٠ر٨ %
المجموع	٨٩٩	٤٢٤	٣٠٥	٤٠٦	٣٦٠	١٣٦	٢٥٣٠	١٠٠ %

جدول رقم (١٠)

تفصيل الحالة التعليمية للأحداث عند إيداعهم بدور الملاحظة بالمملكة في عام ١٤٠٩هـ

المناطق / المراحل الدراسية	المرحلة الابتدائية							المرحلة المتوسطة				المرحلة الثانوية				لم يحدد	المجموع
	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	المجموع	الأولى	الثانية	الثالثة	المجموع	الأولى	الثانية	الثالثة	المجموع		
الرياض	٤٠	١٢	٤٠	٧٧	١١٢	١٤٩	٣٩٤	١٢٤	١٤١	٩٠	٣٥٥	٥٥	٣١	٩	٩٥	٥٥	٨٩٩
جدة	٣	١٠	١٨	٢٢	٣٧	٣٣	١٢٣	٤٤	٤١	٢٢	١٠٧	١٤	١٦	٣	٣٣	١٦١	٤٢٤
الدمام	٥	٦	٦	٤٣	٢٩	٢٥	١١٤	٤٦	٢١	٢٠	٨٧	٩	١	—	١٠	٩٤	٣٠٥
القصيم	٤	١١	١٣	٤١	٤٤	٧٠	١٨٣	٧٤	٦٢	٣٧	١٧٣	٢٧	١٠	١	٣٨	١٢	٤٠٦
أبها	٤	٥	١٤	١٥	٣٥	٦٧	١٣٠	٤٤	٤٠	٥٧	١٤١	٣٩	١٧	٣	٥٩	٣٠	٣٦٠
تبوك	—	—	٣	١١	٢١	٢٥	٦٠	٢٠	٣١	٩	٦٠	١١	٢	٣	١٦	—	١٣٦
المجموع	٣٠	٤٤	٩٤	٢٠٩	٢٩٨	٣٦٩	١٠٠٤	٣٥٢	٣٣٦	٢٣٥	٩٢٣	١٥٥	٧٧	١٩	٢٥١	٣٥٢	٣٥٣٠
٪	٠,٨٪	١,٧٪	٣,٧٪	٨,٣٪	١٠,٦٪	١٤,٦٪	٣٩,٧٪	١٣,٩٪	١٣,٣٪	٩,٣٪	٣٦,٥٪	٦,١٪	٣٪	٠,٨٪	٩,٩٪	١٣,٩	١٠٠٪

جدول رقم (٩٤)
الحالة المهنية للأحداث بدور الملاحظة حال القبض عليهم في عام ١٤٠٩ هـ

المنطقة / الحالة المهنية	الرياض	جده	الدمام	القصيم	أبها	تبوك	المجموع	٪
١- المنتظمون في الدراسة قبل الحاقهم بالدار	٦٣٠	٢٥٣	٢١١	٢٩٧	٢٩٢	٩٦	١٧٧٩	٢٧٫٠٣ ٪
٢- المنقطعون عن الدراسة قبل إلحاقهم بالدار	٢٣٢	٢٤	٥٩	٢٩	٣٠	١٤	٣٨٨	١٥٫٣ ٪
٣- الملتحقون بمراكز التدريب المهني قبل إلحاقهم بالدار	٣٥	٧	٨	٨	٢	٤	٦٤	٢٫٥ ٪
٤- الملتحقون بعمل قبل إلحاقهم بالدار	٢	٢	٩	٧	—	١	٢١	٠٫٩ ٪
٥- عاطلون	—	١٠٠	١٣	٣٥	٣٠	٢٠	١٩٨	٧٫٨ ٪
٦- آخرون	٨٩	٣٨	٥	٣٠	٦	١	٨٠	٣٫٢ ٪
المجموع	٨٩٩	٤٢٤	٣٠٥	٤٠٦	٣٦٠	١٣٦	٢٥٣٠	١٠٠ ٪

جدول رقم (١٤)

توزيع الأحداث الجانحين بمنطقة القميم حسب السن ١٤٠٩ هـ

فئة العمر	العدد	%
أقل من ١٠ سنوات	١٤	٣ر٤٥
١٠ –	٤	١ر –
١١ –	٨	٢ر –
١٢ –	١٠	٢ر٤٦
١٣ –	٢١	٥ر١٧
١٤ –	٣٠	٧ر٣٨
١٥ –	٨٧	٢١ر٤٣
١٦ –	١٠٦	٢٦ر١١
١٧ –	١٢٦	٣١ر –
الجملة	٤٠٦	١٠٠

جدول رقم (١٥)

توزيع حالات الجناح حسب مستوى التعليم ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

الصف	الأول		الثاني		الثالث		الرابع		الخامس		السادس		الجملة	
المرحلة الدراسية	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المرحلة الإبتدائية	٤	٣ر١	١١	٧١ر٢	١٣	٢٠ر٣	٤١	٦ر١٠	٤٤	٨٥ر١٠	٧٠	٢٤ر١٧	١٨٣	٦ر٤٥
المرحلة المتوسطة	٧٤	٢٣ر١٨	٦٢	٢٧ر١٥	٣٧	١١ر٩	-	-	-	-	-	-	١٧٣	٦١ر٤٢
المرحلة الثانوية	٢٧	٦٥ر٦	١٠	٤٦ر٢	١	٢٥ر٠	-	-	-	-	-	-	٣٨	٣٦ر٩
أميون لم يلتحقوا بمدارس أو تركوها دون أن يتعلموا شيئا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢	٩٧ر٢
الجملة	١٠٥	٨٨ر٢٥	٨٤	٤٤ر٢٠	٥١	٥٦ر١٢	٤١	٦ر١٠	٤٤	٨٥ر١٠	٧٠	٢٤ر١٧	٤٠٦	١٠٠